المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين

إعداد

أنغام يوسف صلاح

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلـــية الأعمــــــال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٩-٢٠١٠

تفويـــــــــــض

أنا أنغام يوسف صلاح أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإســـم:...............................

التاريخ:..............................

التوقيع:..............................

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين".

وأجيزت بتاريخ: / /

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الأستاذ الدكتور: عبد الناصر نور	رئيساً ....
الأستاذ الدكتور: محمد مطر	مشرفاً ....
الدكتور: معاذ شبيطة	عضواً خارجياً ....

شـــــكر وتقديـــــــــر

بعد شكر المولى عز وجل أتوجه بالشكر إلى جامعة الشرق الأوسط

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء الهيئة التدريسية الأفاضل في قسم المحاسبة

وأقدم جزيل شكري وامتناني لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على ما أتاحوه من وقت

لمناقشة هذه الرسالة

وأخص بكل الشكر وفائق التقدير والاحترام حضرة المربي الفاضل

الأستاذ الدكتور محــمد مطـــــر

الذي كان أباً ومعلماً لم يبخل بالنصح والإرشاد والتوجيه كي يخرج هذا العمل بصورته

النهائية بفضل الله تعالى أولاً وآخراً، وبفضل كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

إهـــــــــــــــــداء

إلى من وهبتني الحياة

إلى التي علمتني كيف أحلم وأحقق أحلامي

إلى التي أنارت لي درباً مشرقاً في أحلك الأيام

إلى التي قدمتْ لي الكثير دون انتظارٍ للمقابل

إلى التي لن تسعفني المفردات عن شكرها

إليكِ

يا أمـــــــــــــــــي ..

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين

إعداد

أنغام يوسف صلاح

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح حدود وطبيعة المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة، وتحديد دور البيانات المالية في دعم اتخاذ القرارات الاستثمارية والإقراضية، كما سعت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين وجهة نظر ضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ووجهة نظر الوسطاء الماليين العاملين في بورصة عمان، ووجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين حول الأهمية النسبية لتلك البيانات في اتخاذ القرارات.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة استخلصت فقراتها من بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) والخاص بالافصاح عن المعلومات وهو بعنوان: عرض البيانات المالية، ووزعت الاستبانة على عينة بلغت (١٨٥) من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين. وقد ضمنت الباحثة مدققي الحسابات الخارجيين في عينة الدراسة لتكون بمثابة الفئة الضابطة لتقييم آراء الفئتين الأخريين تجاه الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة.

في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها استخدمت الباحثة الأساليب الاحصائية مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وتحليل التباين الأحادي ANOVA، وذلك بالاضافة إلى اختبار Tukey للمقارنات البعدية.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج كان أهمها: أن العينة جميعها كوحدة واحدة أعطت الملاحظات والايضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة المركز الأول في سلمها التفضيلي للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة، بينما جاء بيان التدفقات النقدية في المركز الأخير. أما على مستوى الفئات المشمولة بالدراسة كل على حدة فقد اختلف السلم التفضيلي للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة. فبالنسبة لفئة المستثمرين جاء المحتوى المعلوماتي للإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية في المركز الأول، بينما جاء المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي في المركز الأول من تفضيل فئة المقرضين، أما فئة مدققي الحسابات الخارجيين فقد جاء المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل في المركز الأول.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البيانات المالية المنشورة تشكل مصدراً هاماً لاستخلاص المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات المالية سواء في مجال الاستثمار أو في مجال الإقراض. كما أن متطلبات الإفصاح الكافي والمناسب الواجب توفيره في تلك البيانات عند نشرها في الصيغة المتعارف عليها وهي "البيانات المالية متعددة الأغراض"، تستلزم أيضا مراعاة الاختلاف النسبي لأهمية المحتوى المعلوماتي لبنود المعلومات المفصح عنها في كل بيان منها على حدة، وذلك من وجهة نظر الفئة المستخدمة لها في اتخاذ القرارات.

The Informational Content of Published Financial Statements Issued by the Jordanian Industrial Public Shareholding Companies from the Investors and Lenders and External Auditors' Point of View

By:

Angham Yousef Salah

Supervisor

Professor Mohammed Matar

Abstract

The study aimed to clarify the limits and nature of the informational content of published financial statements, and define the role of published financial statements in supporting investment and lending decisions. The study also sought to make a comparison between the point of view of credit officers working in the Jordanian commercial banks and the point of view of financial brokers working in Amman Stock Exchange, and the point of view of external auditors toward the relative importance of such statements for decision-making.

In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to identify items extracted from articles of International Accounting Standards (1) and private disclosure of information which is entitled: Presentation of Financial Statements; the questionnaire was distributed to a sample of (185) representing investors, lenders and external auditors. The researcher also included external auditors in the sample to serve as a control group to assess the views of the other two groups towards the relative importance of the informational content of published financial statements.

To analyze data and test hypotheses, the researcher used statistical methods such as: means, standard deviation and one way analysis ANOVA, in addition to the Tukey test for posteriori comparisons.

The study revealed a set of results, including: that the sample as a single unit ranked observations and explanations given to the published financial statements the first place in preferential informational content of published financial statements, while the statement of cash flows was ranked last. At the level of groups treated separately, preferential informational scale was shown to be different. For investor groups, the informational content of the explanations of the financial statements was in the first place, while the informational content of the statement of financial position was the top of the category preference lenders, while the category of informational content of the income statement came in the first place from the external auditors' point of view.

The study concluded that the published financial statements are an important source to extract the appropriate information for financial decision-making both in the field of investment or lending activities. The disclosure of adequate and appropriate requirements to be provided in the statement when it is published in the very well-known formula "multi-purpose financial statements", also requires taking into account the relative difference of importance of the informational content of information items disclosed in each of them separately, from the point of view of the group which use it in decision-making.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- تمهيد
- مشكلة الدراسة وأسئلتها
- فرضيات الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- التعريفات الإجرائية للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

تعد البيانات المالية المنشورة مصدراً للمعلومات الكمية والنوعية التي من الممكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، سواء أكانت قرارات استثمار أم قرارات إقراض، وتتنوع محتويات هذه البيانات المالية في فحواها من بيان المركز المالي إلى بيان الدخل وبيان حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات والملاحظات المرفقة بها. (أحمد، ٢٠٠٨، ٢)

وتتضمن البيانات المالية كماً كبيراً من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية، مما يتيح المجال أمام المستثمرين والمقرضين للاطلاع على وضع المنشأة حتى يتسنى لهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو الإقراضية بناءً على معلومات موثوقة، مما يقلل من درجة المخاطر نتيجة اتخاذ مثل هذه القرارات.

وتكمن أهمية البيانات المالية من وجهة نظر مستخدمي هذه البيانات وفقاً للأغراض التي ستستخدم فيها (مطر، ٢٠٠٣، ٧٣).

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لتحديد الأهمية النسبية للمعلومات المحتواه في البيانات المالية الأساسية، والتي تنشرها الشركات المساهمة العامة الأردنية كمصدر للمعلومات بالنسبة للمستثمرين والمقرضين على أساس أن هاتين الفئتين هما الأكثر أهمية من بين مستخدمي تلك البيانات في اتخاذ القرارات المالية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً لأن القرارات المالية الرشيدة أياً كان نوعها استثمارية كانت أو ائتمانية تبنى على معلومات مالية، فإن متخذي هذه القرارات بحاجة ماسة إلى مجموعة من المؤشرات الكمية التي تساعدهم في التنبؤ بالنتائج المستقبلية لتلك القرارات. ولعل ذلك ما يعزز من دور البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة لتكون مصدراً هاماً للمعلومات التي ينشدها رجال الأعمال من أجل اشتقاق المؤشرات اللازمة لتقييم سيولة الشركة ومن ثم جودة أو نوعية أرباحها. وبما أن أكثر القرارات المتخذة من رجال الأعمال هي ما يتخذ لأغراض الاستثمار والإقراض، لذا فإن من أهم فئات رجال الأعمال المستفيدة من هذه البيانات المالية هما فئتي محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية، ونظراً لأن لمدقق الحسابات الخارجي دوراً هاماً في تحديد وتقييم طبيعة ومستوى الافصاح عن المعلومات الواجب توفيره في تلك البيانات. لذا يمكن تمثيل مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي ليتفرع منه بعد ذلك خمسة أسئلة فرعية، والسؤال الرئيسي هو:

هل يختلف المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس خمسة أسئلة فرعية هي:

١- هل يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين؟

٢- هل يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين؟

٣- هل يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين؟

٤- هل يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين؟

٥- هل يختلف المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على الأسئلة آنفة الذكر تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسة التالية:

Ho1: لا يختلف المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة أعلاه خمس فرضيات فرعية وهي:

ho1: لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

ho2: لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

ho3: لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

ho4: لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

ho5: لا يختلف المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

أهمية الدراسة:

بما أن البيانات المالية المنشورة تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال كونها تلعب دوراً هاماً في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بتلك المنشآت، وعلى وجه الخصوص قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، لذا يمكن توضيح أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد المجالات التي ستستخدم فيها البيانات المالية في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو في مجال الإقراض

- التعرف على آراء أهم الفئات المستخدمة لتلك البيانات وهم ضباط الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والوسطاء الماليين في بورصة عمان ومدققي الحسابات الخارجيين تجاه الأهمية النسبية لتلك البيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض.
- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تعزيز الشفافية والإفصاح المطلوب توفيره في البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إيضاح حدود وطبيعة المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة
- تحديد دور البيانات المالية في دعم اتخاذ القرارات الاستثمارية والإقراضية
- إجراء مقارنة بين وجهة نظر ضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ووجهة نظر الوسطاء الماليين العاملين في بورصة عمان حول الأهمية النسبية لتلك البيانات في اتخاذ القرارات.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

١. **المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة Informational Content of Published Financial Statement:** يقصد به قيمة المعلومات التي تعرضها تلك البيانات من وجهة نظر مستخدم تلك المعلومات في اتخاذ قراره المالي. وبهذا المعنى تختلف قيمة المعلومات الموفرة في كل من تلك البيانات باختلاف الشخص الذي سيستخدمها من جهة، وكذلك باختلاف نوع

القرار الذي ستستخدم فيه من جهة أخرى (مطر والسويطي، ٢٠٠٨، ٣١٧).

٢. بيان المركز المالي State of Financial Position: يتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة، مقابل ما عليها من التزامات تجاه الآخرين والملاك، وعليه فإن الفرق بين الأصول والالتزامات يمثل صافي المركز المالي، ويعبر عن حقوق أصحاب المشروع. وتختلف العناصر المكونة للمركز المالي من مشروع إلى آخر باختلاف طبيعة ونشاط المشروع، واختلاف في مصادر الأموال التي يعتمد عليها المشروع في تمويل عملياته، ومدى الاعتماد على الأموال المقترضة، والأرباح المحتجزة، والمُعاد استثمارها في المشروع. (غنيم، ١٩٩٩، ٣٦)

٣. بيان الدخل Income Statement: ويهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويبين هذا البيان نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة زمنية معينة وينتج عنها إما صافي ربح أو خسارة، ويشمل على حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، ويمكن إعداده من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة. (الربيدي ٢٠٠٠، ٢٨)

٤. بيان حقوق المساهمين Statement of Shareholder Equity: ويوفر معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية، وبالتالي تفسر أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيدها في نهاية الفترة. (مطر، ٢٠٠٧، ٧١)

٥. بيان التدفقات النقدية Statement of Cash Flows: وهو يعرض التدفقات النقدية الواردة والصادرة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من نشاطات العمليات من الاستثمارات والتمويل، ويتم تصنيف هذه التدفقات إلى تدفقات نقدية من العمليات Cash flow from operation والتي تكون

ناتجة من العمليات والصفقات التي لا علاقة لها بالبندين السابقين أي ليست استثمارية أو تمويلية، وتدفقات نقدية من الاستثمار Cash flow from Investment وهي ناتجة من حيازة أو بيع ممتلكات، مكائن، ومعدات من الفروع أو من الشركات التابعة أو شراء أو بيع استثمارات من شركات أخرى، وتدفقات نقدية من التمويل Cash flow from Financing وهي ناتجة من الأسهم والسندات والقروض القصيرة الأجل، ويتم سداد السندات وغيرها من الديون الطويلة الأجل مما يخلق تدفقاً نقدياً لدى الشركة. (الشاهد، ٢٠٠٠، ٢١)

٦. **الإيضاحات والملاحظات Disclosures or Notes to Account**: تحتوي على ملاحظات وإيضاحات تساعد على تفسير المعلومات الموجودة في القوائم المالية وهي من متطلبات المعايير المتبعة في إعداد البيانات المالية، والتي تسمح لمستخدمي البيانات المالية بتوفير الوقت في فهم القوائم المالية، ومن أهم فوائدها أنها مدققة، وتزود بالمعلومات الإضافية لعناصر معينة مثل الأصول الثابتة والمخزون والضرائب والمنفعة والديون والمبيعات إلى الفروع والمبيعات المصدرة. (الشاهد، ٢٠٠٠، ٢٣)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

- المقدمة
- وظائف البيانات المالية
- مستخدمو البيانات المالية المنشورة
- الهدف من البيانات المالية
- تعريف الإفصاح عن المعلومات
- مفهوم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية
- البيانات المالية متعددة الأغراض
- البيانات المالية متخصصة الأغراض
- أهمية المعلومات المنشورة كمصدر للمعلومات المناسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض
- الدراسات السابقة
- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الأدبيات والمراجع التي تناولت البيانات المالية بالشرح والتفصيل، ومحتويات هذه البيانات المالية، والشرائح التي تستخدم هذه البيانات، كما يتناول الفصل مفهوم الإفصاح وأنواعه، وأهمية البيانات المالية المنشورة لأغراض الاستثمار والإقراض، كما يستعرض الفصل الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

المقدمة:

يحدد المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة طبيعة العبارات التي يصاغ بها تقرير مدقق الحسابات وما يحتويه من معانٍ ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة، والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١، ٥٧) لهذا فإن قيمة وأهمية المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة لا تنبع فقط من كونه النتاج النهائي لعملية التدقيق، ولكن أيضا بسبب كونه أحد المدخلات الأساسية لدى الكثير من المستخدمين في صنع قراراتهم الاستثمارية والائتمانية. لهذا فمن الأمور الهامة التي تمثلها البيانات المالية المنشورة عكسها للمدى الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والتدقيق من الناحيتين العلمية والعملية، ومدى وفائها بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة من المهنة.

وظائف البيانات المالية:

تتمثل وظائف البيانات المالية كما أوضحها حماد (٢٠٠٦، ٧١) فيما يلي:

١- قياس الأصول (الموجودات) التي تقع ضمن ملكية المشروع.

٢- قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المشروع (وهي الالتزامات وحقوق الملاك).

٣- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والالتزامات وحقوق أصحاب رأس المال.

٤- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.

٥- تصنيف التغيرات المشار إليها على الوجه الآتي:

٥-١ الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.

٥-٢ التغيرات الأخرى في الأصول والالتزامات وحقوق رأس المال.

٦- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.

٧- إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المشروع والتزاماته في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل ومصادره والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

وسوف تتناول الدراسة في هذا الفصل مكونات البيانات المالية (بيان المركز المالي-بيان الدخل-بيان التغيير في حقوق المساهمين-بيان التدفقات النقدية-الإيضاحات والملاحظات) بالشرح والتفصيل لهذه المكونات كي يتسنى الوقوف على الأهمية التي تلعبها البيانات المالية المنشورة في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض على حد سواء.

أولاً: بيان المركز المالي Statement of Financial Position

لكل منشأة –مهما كان نوعها– مركز مالي في تاريخ معين، ومن وجهة نظر أصحاب المنشأة يتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة، وما عليها من التزامات تجاه الآخرين والملاك، وبهذا فإن الفرق بين الأصول والالتزامات يمثل صافي المركز المالي ويعبر عن حقوق أصحاب المنشأة.

ولقد أوضح محمد وآخرون (٢٠٠٥، ١٠٢) اختلاف العناصر المكونة للمركز المالي من مشروع إلى آخر باختلاف العوامل التالية:

أ- اختلاف طبيعة عمل ونشاط المشروع، زراعياً أم صناعياً أم تجارياً أم خدماتياً.

ب-اختلاف مصادر تمويل المشروع، ومدى الاعتماد على الأموال المقترضة، والأرباح المحتجزة، والمُعاد استثمارها في المشروع.

ج- اختلاف أوجه استخدام أموال المشروع في الأصول المختلفة، وحجم الأصول طويلة الأجل بالنسبة إلى الأصول المتداولة. ففي حين يكون حجم الأصول المتداولة كبير نسبياً في المشروعات التجارية ومشروعات الخدمات، في حين يمثل حجم الأصول طويلة الأجل في المشروعات الصناعية الجزء الأكبر من مجموع الأصول.

ومن ذلك، يتضح أن بيان المركز المالي يشتمل على جانبين:

الأول: يشتمل على الأصول التي تمثل أوجه الاستثمار سواء أكانت أصولاً غير متداولة أم أصولاً متداولة.

والثاني: يشتمل على مصادر الأموال سواء أكانت من أصحاب المشروع أم من غيرهم.

المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي (الميزانية):

يستخدم المحاسبون مصطلح "الأصول" Assets للتعبير عن الممتلكات، و"الالتزامات" Liabilities للتعبير عن حقوق الآخرين من خارج المنشأة. كما يُستخدم مصطلح "حقوق الملكية" Owner's Equity، للتعبير عن حقوق صاحب أو أصحاب المنشأة. (Brad et. al, 2002, 16) وحدد (Kieso, 2007, 173) العناصر الرئيسة التي يعرضها بيان المركز المالي فيما يلي:

(أ) الأصول أو الموجودات Assets:

الأصول هي منافع اقتصادية محتملة تحصل عليها المنشأة كنتيجة لأحداث أو عمليات مالية سابقة، وتتكون الأصول من العناصر التالية:

١- الأصول المتداولة: Current Assets

وتتكون من النقدية والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقدية خلال دورة العمليات العادية للمنشأة أو خلال سنة واحدة، إذا كانت دورة العمليات تستغرق أكثر من سنة. وتُدرج الأصول المتداولة في الميزانية، طبقاً لدرجة سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقدية وفقاً للترتيب التالي:

١-١ النقدية Cash: وهي تمثل أموالاً حاضرة يتم قبولها فوراً كوسيلة من وسائل السداد، وتشمل العملات المعدنية والشيكات والودائع تحت الطلب في البنوك.

١-٢ الأوراق المالية Marketable Securities: وتتمثل في الأسهم والسندات وأذون الخزينة، ونظراً لأن هذا النوع من الأوراق المالية يتمتع بدرجة عالية من السيولة لإمكان بيعها في أي وقت فإنها تُعَدّ ضمن الأصول المتداولة.

١-٣ الذمم المدينة Accounts Receivable: وتمثل المبالغ المستحقة على العملاء مقابل

الخدمات التي تُؤَدّى لهم أو البضاعة المباعة لهم بالأجل. ونظراً لأن الذمم المدينة أو حسابات المدينين تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة أقل من سنة فإنها تُعَدّ ضمن الأصول المتداولة، وتزداد سيولة الذمم المدينة كلما زاد معدل دورانها أي كلما قصرت مدة تحصيلها من العملاء، وارتفاع معدل دوران الذمم المدينة يؤشر إلى ارتفاع جودة هذه الذمم والعكس بالعكس.

١-٤ أوراق القبض Notes Receivable: تمثل ورقة القبض تعهداً كتابياً من العميل بسداد مبلغ محدد في تاريخ محدد. ونظراً إلى أنه يمكن تحويل ورقة القبض عادة، بالتظهير إلى طرف آخر أو إلى البنك والحصول على صافي قيمتها، فإنها تمثل أحد بنود الأصول الذي يمكن تحويله إلى نقدية فوراً، ومن ثَمّ فإنها تُعَدّ ضمن الأصول المتداولة.

١-٥ مخزون البضاعة Inventory: وهي البضاعة المتبقية لدى المنشأة التي تعرض سلعاً للبيع في أي لحظة سواء على الأرفف أو في المخازن، وتزداد سيولة المخزون من البضاعة كلما زاد معدل دورانه أي كلما قلت فترة الاحتفاظ به على أرفف المخازن، وارتفاع معدل دوران المخزون يؤشر إلى جودة البضاعة والعكس بالعكس.

٢- الأصول غير متداولة أو طويلة الأجل: Long Term Assets

أوضح (Kieso, et. al, 2007, 177) مصطلح الأصول طويلة الأجل بأنها الأصول التي لا يتوقع تسييلها خلال الفترة المالية أو التي تشترى لغرض الاستعمال وليس لغرض البيع. وتُدرج الأصول طويلة الأجل في الميزانية مرتبة طبقاً لآجالها، أي التي تبقى في المنشأة لفترة أقصر أولا ثم التي تبقى لفترة أطول، وهكذا. لذا تظهر الأصول طويلة الأجل في الميزانية عقب الأصول المتداولة طبقاً

للترتيب التالي:

٢-١ الاستثمارات طويلة الأجل Long-Term Investments: وتتمثل بالاستثمارات إما في الأوراق المالية طويلة الأجل أو في العقار والتي تتجاوز فترة حيازتها في العادة سنة كاملة.

٢-٢ الممتلكات والمعدات والتجهيزات Property, Plant and Equipments: وهي الأصول التي تشترى بقصد استخدامها في نشاط المنشأة وليس بقصد البيع، ومن الأمثلة عليها الآلات والمعدات والأثاث والسيارات.

٣- الأصول غير الملموسة: Intangible Assets

يطلق اصطلاح الأصول غير الملموسة على الأصول التي تفتقد الكيان المادي الملموس، مثال ذلك شهرة المحل وحقوق الاختراع والعلامات التجارية.

(ب) الالتزامات Liabilities:

تعرف الالتزامات بأنها تعهدات مالية على المشروع يُعترف بها وتُقدّر طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. ومطلوبات المنشأة هي الديون أو الالتزامات على المنشأة تجاه الآخرين، وهي بمثابة المصدر الآخر لتمويل النشاط وذلك بالإضافة إلى أموال الملاك. (Marilyn, et. al, 2007, 126) وتشمل الالتزامات العناصر التالية:

١- الالتزامات المتداولة Current Liabilities:

هي الالتزامات التي على المنشأة والتي يتوقع تسييلها أو الوفاء بها إما عن طريق استخدام أصول متداولة أو عن طريق نشوء التزامات متداولة أخرى جديدة (Kieso, 2007, 179).

ومن الأمثلة المتعارف عليها للمطلوبات المتداولة ما يلي:

١-١ الذمم الدائنة Accounts Payable: نظراً لأن الذمم الدائنة تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة (أقل من سنة) فإنها تُدرج ضمن الالتزامات المتداولة.

١-٢ أوراق الدفع Notes Payable: تنشأ عندما تتعهد المنشأة كتابةً بدفع مبلغ محدد في تاريخ مُحَدَّد، أو عندما تقترض من البنك لفترة قصيرة وتتعهد كتابياً بالسداد في تاريخ محدد. وتُبوّب أوراق الدفع ضمن الالتزامات المتداولة ما لم تكن فترة استحقاق ورقة الدفع أطول من سنة.

٢- الالتزامات طويلة الأجل Long Term Liabilities:

يطلق على الديون المستحقة على المنشأة التي تستغرق فترة سدادها أكثر من سنة، "ديوناً أو مطلوبات طويلة الأجل". وإذا كان جزء منها يستحق السداد في مدى سنة أو أقرب من تاريخ بيان المركز المالي، فإن المبلغ المستحق يدرج ضمن الالتزامات المتداولة، وتعتبر الالتزامات طويلة الأجل المصدر الرئيسي لتمويل نشاط المشروع في الأجل الطويل، ومن أمثلة الالتزامات طويلة الأجل ما يلي:

٢-١ القروض بِرَهْن Secured Accounts Payable: وهو دين في ذمة المنشأة مضمون ببند أو أكثر من الأصول. وقد تقترض المنشأة من أحد البنوك برهن أحد الأصول طويلة الأجل ثم تفشل في سداد القرض، فيتخذ البنك الإجراءات القانونية للحصول على الأصل المرهون، ثم يبيعه استيفاءً لقيمة الدين من حصيلة البيع ويعود أي جزءٍ متبقٍّ من ثمن البيع إلى المنشأة.

٢-٢ قروض السندات Bonds Payable: تقترض الشركات المساهمة من الجمهور عن طريق إصدار سندات تتعهد فيها بسداد القرض بعد فترة طويلة (خمس أو عشر سنوات). وقد تكون السندات مضمونة ببعض أصول المنشأة أو غير مضمونة، فالسمعة الائتمانية الطيبة للشركة المساهمة قد تعفيها من تقديم ضمان عيني.

٢-٣ صافي رأس المال العامل Net Working Capital: لا يُعدّ صافي رأس المال العامل أحد المجموعات التي تظهر عادة في بيان المركز المالي، وإنما تُحسب قيمته بطرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة باستخدام المعادلة التالية: (Marilyn, et. al, 2007, 129)

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

(ج) حقوق الملكية Owner's Equity:

وهي باقي قيمة الأصول بعد استبعاد قيمة الالتزامات كما عرفها (عبيدات، ٢٠٠٦، ١٣٦)، لذا فإن قيمة حقوق الملكية تتوقف على تقييم الأصول والالتزامات، ويختلف عرض بيانات حقوق الملكية في الميزانية، طبقاً للشكل القانوني للمنشأة، وما إذا كانت منشأة فردية، أو شركة أشخاص، أو شركة مساهمة، كالتالي: (الشاهد، ٢٠٠٠، ٩١)

١- المنشأة الفردية Sole Proprietorship: المملوكة لشخص واحد يعرض رأس مال المالك تحت اسم حقوق الملكية owner's Equity.

٢- شركات الأشخاص Partnerships: المملوكة لشخصين أو أكثر يحدد عددهم قانون

الشركات، تعرض حقوق الملكية كمبلغ لكل مالك بصفة مستقلة تحت اسم حقوق ملكية الشركاء Partners' Equity.

٣- الشركات المساهمة Corporations: يستخدم اصطلاح حقوق حملة الأسهم Stockholders' Equity بدلاً من مصطلح حقوق الملكية Owner's Equity.

ثانياً: بيان الدخل Income Statement

عرّف (خميس والجراح، ٢٠٠٧، ٧٨) بيان الدخل على أنه بيان مالي يقيس الأداء المالي للشركة فى فترة محاسبية معينة ويوضح كيف يمكن للشركة أن تعيد استثمار دخلها أو توزيعه فى هيئة توزيعات أرباح على المساهمين بها. ويقاس الأداء المالي للشركة بتتبع بيان الدخل والمقارنة بين إيراداته ونفقاته فى الأنشطة المختلفة (التشغيلية وغير التشغيلية). كما يبين بيان الدخل صافى الربح أو الخسارة التى تتعرض لها الشركة فى نهاية فترة القياس ودائما ما تكون عن ربع سنة أو عن سنة مالية كاملة. ويعرف بيان الدخل أيضاً بـــ بيان الأرباح والخسائر profit and loss statement أو بيان الإيرادات والنفقات statement of revenue and expenses، وينقسم بيان الدخل إلى قسم تشغيلي وآخر غير تشغيلي، فالقسم التشغيلي يفصح عن نفقات وإيرادات الشركة نتيجة لنشاطها التشغيلي القائم أي نشاطها الرئيسي، أما القسم غير التشغيلي فيضم نفقات وإيرادات الشركة نتيجة لنشاطها غير المرتبط مباشرة بخط إنتاجها أو بعمل الشركة الرئيسي، وكلما زادت التفاصيل في بيان الدخل كلما كان أكثر إفادة وشفافية للمستثمر والمقرض على حد سواء. لذا وبقصد توفير المزيد من الإفصاح والشفافية تنص معايير التقارير الدولية IFRS في المعيار المحاسبي

الدولي رقم (١) على ضرورة إعداد بيان الدخل الشامل Comprehensive Income Statement، والذي تظهر فيه تفاصيل الدخل من جميع المصادر التشغيلية وغير التشغيلية.

ثالثاً: بيان حقوق الملكية Statement of Shareholder Equity

يظهر بيان حقوق المساهمين مقدار تجمع وتغير حقوق المساهمين في الشركة خلال فترة زمنية محددة، ونمو حقوق المساهمين يعني نمواً حقيقياً لأموال المستثمرين، ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن تسجيل ارتفاع في قيم أصول الشركة مع انخفاض في حقوق المساهمين يكون مرد ذلك الارتفاع بسبب ديون وليس بسبب تحسن ونمو حقيقي لأموال المساهمين، ويمكن أن تشمل حقوق الملكية البنود التالية: (Wild et. al, 2004)

- الأسهم الممتازة Preferred Shares
- الأسهم العادية (بالقيمة الأسمية) Common Shares (at par)
- علاوة الاصدار (رأس المال الإضافي) Additional paid-in Capital
- الاحتياطي الإجباري Compulsory Reserves
- الاحتياطي الاختياري Optional Reserves
- الأرباح المجمعة Retained Earnings
- أسهم الخزينة Treasury Stocks

رابعاً: بيان التدفقات النقدية Statement of Cash Flows

وقد تطلبها المعيار الدولي رقم (٧) "بيان التدفقات النقدية" الصادر عن لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) عام ٢٠٠٩ بصورته النهائية.

٤-١ أهمية وأهداف بيان التدفقات النقدية:

إن الهدف الأساسي من إعداد بيان التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فبيان التدفقات النقدية يوضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild, et al., 2003, 384). وتتبع أهمية بيان التدفق النقدي من دوره في توفير معلومات لا تظهر في أي من بيان الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه البيانات بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع. ولقد أوضحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢٠٠٩، ٧٦٦) أهمية بيان التدفقات النقدية بالنقاط التالية:

٤-١-١ إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.

٤-١-٢ عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشاة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.

٤-١-٣ إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.

٤-١-٤ تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

٤-١-٥ تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها.

وخلافًا لبيان الدخل وبيان المركز المالي اللذين يعدان استنادا إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، يتم إعداد بيان التدفقات النقدية استناداً إلى الأساس النقدي، أي بمقارنة المقبوضات النقدية للفترة بالمدفوعات النقدية خلالها، ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧)، تعرض المعلومات في بيان التدفقات النقدية في ثلاثة أبواب رئيسة مصنفة على النحو التالي:

أ- مصادر النقد من النشاط التشغيلي: ويلخص هذا الباب حركة مقبوضات واستخدامات النقد للأنشطة التشغيلية للمشروع على مدار فترة زمنية معينة، ويكون الرصيد النهائي لهذا الباب إما موجباً (فائض) Surplus أو سالباً (عجز) Deficit، وفي حالة كونه (فائض) يعتبر ذلك مؤشراً أولياً على ارتفاع جودة أرباح المشروع Quality of Earnings والعكس بالعكس. لذا يعتبر صافي التدفق النقدي التشغيلي من وجهة نظر المحللين الماليين أكثر كفاءة من صافي الدخل المحاسبي كمؤشر لتقييم ربحية المشروع.

ب- مصادر النقد من الأنشطة الاستثمارية: ويلخص هذا الباب حركة النقد من مقبوضات ومدفوعات تنتج عن حيازة الأصول طويلة الأجل أو عن بيع البعض منها.

ج- مصادر النقد من الأنشطة التمويلية: ويلخص هذا الباب حركة النقد التي تنتج إما في مجال مصادر تمويل المشروع الداخلية والخارجية، أي الأموال التي يحصل عليها المشروع إما من الملاك أو من المقرضين، وكذلك في مجال تسديد الديون طويلة الأجل، أو في تخفيض رأس المال أو في التوزيعات النقدية على المساهمين.

خامساً: الإيضاحات والملاحظات Disclosures or Notes to Accounts

يعتمد إعداد البيانات المالية على الإفصاح المحاسبي للأحداث الاقتصادية، فإلى جانب أن الإفصاح المحاسبي يتم للأحداث في توقيتات مختلفة يتم تجميعها في نهاية الفترة بصورة بسيطة لأغراض إعداد البيانات المالية مما يضعف من قدرة هذه البيانات على تصوير الحالة الاقتصادية الحقيقية للشركة في تاريخ محدد، فإن هناك أحداثاً اقتصادية عديدة لم يتطرق إليها النموذج المحاسبي بأدوات الإفصاح العادية ولم تجد مثل هذه الأحداث طريقها إلى البيانات المالية التاريخية. من الأحداث التي لا يتم الاعتراف بها طبقا لآليات الإفصاح التقليدية معظم العقود التي تبرمها الشركة للدخول في أسواق جديدة أو إنتاج منتجات جديدة (أبو المكارم، ٢٠٠٤)، على الرغم من أن مثل هذه المعلومات قد يكون لها تأثير قوي على أداء سهم الشركة في سوق المال. على سبيل المثال فإن إبرام إحدى الشركات لصفقة مالية يمتد أثرها لفترة قادمة توفر هذه الصفقة للشركة توريد منتجها بصورة ثابتة لفترة طويلة مثل هذه المعلومة يكون لها أثر إيجابي على سعر السهم ولكنه في الحقيقة لا يمكن تضمين أثرها على البيانات المالية الحالية.

من ناحية أخرى، فإن الشركة قد تدخل في اتفاقات اقتصادية لتنفيذ تعهدات معينة في المستقبل، يترتب على هذه الاتفاقات حقوق أو التزامات مستقبلية، في هذه الحالة فإن الإفصاح المحاسبي في صلب البيانات المالية لا يغطي في كثير من الأحيان مثل هذه الالتزامات ولا يعكس أثرها على المركز المالي للشركة.

في كلا الحالتين فإن البديل المحاسبي المقترح هو الإفصاح عن ملخص هذه العقود والارتباطات في الإيضاحات المتممة/الملحقة بالبيانات. إلى جانب هذه المعلومات، فإن تلك الإيضاحات المتممة للبيانات المالية تتضمن معلومات أخرى متعددة عن تفاصيل الأرصدة الظاهرة بالبيانات مثل: العلاقة مع الأطراف ذوي العلاقة، وبيان السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية. هذه الإيضاحات تساعد المحلل المالي على فهم المعلومات الواردة بالقوائم المالية، كما تساعده على إجراء تقديرات إضافية يمكنه استخدامها في تعديل قيم البيانات المالية للوصول إلى تحديد أدق للمركز المالي والربح.

مستخدمو البيانات المالية المنشورة:

إن مستخدمي معلومات البيانات المالية عديدون وتتنوع احتياجاتهم لهذه المعلومات حسب طبيعة كل مستخدم، فمن هؤلاء المستخدمين (المستثمرين، والمقرضين، والموظفين، والحكومة، والموردين، والعملاء والجمهور) كما إن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح ومن هنا نلاحظ مدى أهمية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لاتخاذ قرار شراء الأسهم أو عدمه.

وتعكس البيانات المالية الوجه الحقيقي للشركة بموضوعية وحيادية بعيداً عن وسائل الدعاية الموجهة، حيث تختصر الكثير من الكلمات من خلال لغة الأرقام، والتي هي لغة موجهة يستطيع المستثمر والمقرض من خلالها معرفة الكثير من خلال قراءة أرقام محددة، ونسب مالية متعارف عليها، تضع أمامه صورة واضحة عن تاريخ الشركة، وحاضرها، وما يتوقع لها في المستقبل القريب والبعيد. (مطر، ٢٠٠٦)

وفيما يختص بالبيانات المالية التي عادة ما تقدم للجهات الخارجية ومنها البنوك وحملة الأسهم، فهذه البيانات قد تعد من خلال مكاتب استشارية منفصلة عن الشركة، والتي تقوم بدور المحلل لنشاط الشركة، وتمثل هذه المكاتب ومدى شهرتها عامل أمان وثقة للبنوك ولحملة الأسهم يظهر وبشكل حيادي حقيقة الموقف المالي للشركة، علما بأن أي تجاوز من قبل هذه المكاتب الاستشارية والمتمثل في إظهار موقف الشركة المالي على غير حقيقته يمكن أن يعرض هذه المكاتب للمساءلة القانونية، وقد تفقد هذه المكاتب كنتيجة لذلك الرخصة الممنوحة لها لمزاولة النشاط إذا ما تأكد للجهات القانونية أن هذه الجهات لا تلتزم بالمعايير والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها، أو أنها تدخلت في تحويل مثل هذه البيانات لخدمة أهداف مجلس الإدارة الغير مشروعة.

وتوضع هذه البيانات المالية لكي يقرأها المالك حتى يكون على دراية بموقف المالي للشركة ومن ثم اتخاذ القرارات بما يتناسب مع قوة أو ضعف الموقف المالي للشركة، ويقرأها البنك لكي يتعرف على المركز الائتماني للشركة وحجم الموجودات والالتزامات والنقدية حتى يمكن تحديد درجة التسهيلات التي يمكن أن تمنح للشركة، ويقرأها أيضا حملة الأسهم لكي يتعرفوا على مستوى وكفاءة مجلس إدارة الشركة من خلال التعرف على المشاريع القائمة، وربحيتها، وعلى فرص النمو

المستقبلية التي يتم من خلالها تحديد السعر العادل لأسهم الشركة حالياً أو في المستقبل القريب والبعيد. (الشاهد، ٢٠٠٠)

الهدف من البيانات المالية:

تهدف البيانات المالية الى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي بحيث تساعد هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن البيانات المعدة لهذا الغرض تلبي الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن البيانات المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه البيانات والى حد كبير قد لا تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية (الخلايلة، ٢٠٠٤). كما تظهر البيانات المالية نتائج الأداء الإداري أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم الأداء الإداري أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في الشركة أو بيعها أو إذا ما كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال أخرى مكانها، ولتحقيق هذه الأهداف تقدم البيانات المالية معلومات عن المشروع حول (الموجودات، والالتزامات، والدخل والمصروفات كما في ذلك الأرباح والخسائر، والتدفقات النقدية) وذلك في عرض منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها.

تعريف الإفصاح عن المعلومات:

يختلف الغرض الذي يتم إعداد البيانات المالية من أجله، ولهذه الأسباب نلاحظ وجود تعاريف متعددة للإفصاح المحاسبي منها:

عرف الإفصاح بشكل عام بأنه "العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز". (حمد، ٢٠٠٥، ٧)، كما عُرف الإفصاح بأنه "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها". (حماد، ٢٠٠٠، ٢٤) كما عُرف الإفصاح المحاسبي على أنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل". (الشاهد، ٢٠٠٠، ٤٢٩). وفي تعريف آخر للإفصاح المحاسبي أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية". (الزيود وآخرون، ٢٠٠٧: ٢٠١-٢٠٢).

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

وبناءً على ما تم عرضه، يمكننا القول: إن الإفصاح المحاسبي هو أساس نجاح الأسواق المالية، وهو ما يخلق جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في الأسواق المالية والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

مفهوم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وهكذا أصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف. (بو شليح، ٢٠٠٨)

وهناك مستويان للإفصاح هما:

١- المستوى المثالي للإفصاح.

٢- المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح.

ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي.

والمستفيدون من البيانات المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات، لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين أي

إن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب، كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد البيانات المالية الأساسية، ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون البيانات المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم. فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات تنظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصلحته.

الإفصاح الكامل Full Disclosure:

ويشير هذا النوع من الإفصاح إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. (زيود وآخرون، ٢٠٠٧، ١٨٠)

الإفصاح المناسب Adequate Disclosure:

الإفصاح المناسب أو (الكافي) Adequate Disclosure وهو المستوى من الإفصاح الذي يضمن الوفاء بالحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة ودون تفاصيل مضللة وبأقل التكاليف، وهو المستوى الأكثر ملاءمة للمعلومات التي ينتظر أن تتضمنها القوائم المالية. (مطر، ٢٠٠٨)

الإفصاح الاختياري Optional Disclosure:

وهو ما عرّفه مارق (٢٠٠٩، ٧٤) بأنه إفصاح يهدف إلى تزويد الأطراف المهتمة بالبيانات المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح، مثل المعلومات التاريخية عن الشركة، وأهداف الشركة سواء أهداف عامة، أو مالية، أو تسويقية بالإضافة إلى مهام لجنة التدقيق وعدد أعضائها، ويهدف هذا الإفصاح إلى خدمة المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين وخدمة أهداف الشركة كالأهداف التسويقية، والأهداف المالية، ومعدلات الربحية والسيولة.

البيانات المالية متعددة الأغراض Multipurpose Financial Statements:

استقر العرف المحاسبي على إعداد مجموعة واحدة من البيانات المالية بدلا من إعداد مجموعات متعددة منها. فمن المعروف أن البيانات المالية تعد وتعرض بمعرفة إدارة الشركة لتخدم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في مجالات عديدة ومتنوعة. وتتضمن استخدامات البيانات المالية ما يلي: (الجمعية السعودية للمحاسبة، ٢٠٠٦، ٨-٩)

١- استخدام المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

٢- استخدام المعلومات المحاسبية في منح القروض المصرفية قصيرة أو طويلة الأجل.

٣- استخدام المعلومات المحاسبية لأغراض المراقبة التي تقوم بها الهيئات الحكومية المعنية، كالرقابة على الإنتاج ومراقبة قوانين الاحتكار والبيئة وغيرها من القوانين والنظم الحاكمة للشركات.

٤- استخدام المعلومات المحاسبية عن طريق قطاعات عريضة أخرى من طوائف المجتمع كالعملاء والموردين والعاملين والباحثين وغيرهم.

هذه الاستخدامات والأطراف المستفيدة ليست كلها في اتجاه واحد، وأكثر من ذلك فإن معظمها يتعارض مع الآخر. على سبيل مثال فإن مصلحة المستثمرين من حملة الأسهم تكون دائما مع توزيع أرباح نقدية كبيرة، بينما تكون مصلحة المستثمرين من أصحاب السندات والمقرضين من مؤسسات التمويل في الاتجاه المضاد ويضعون شروطا صارمة على توزيعات الأرباح للحد من تخفيض السيولة النقدية بالشركة خوفا من تفريغ الشركة من قيمها الاقتصادية في شكل توزيعات ولا يتبقى منها ما يكفي لسداد مستحقاتهم من فوائد وقروض. هذا التعارض في المصالح قد يتطلب طرح فكرة إعداد أكثر من مجموعة واحدة من البيانات المالية بحيث يراعي في كل مجموعة توفير المعلومات التي تخدم القرارات التي تهتم بها طائفة معينة. إلا أن هذا الطرح غير مقبول لسببين: (خداش والعبادي، ٢٠٠٥)

السبب الأول: ارتفاع تكلفة إعداد ونشر البيانات المالية طبقا لاحتياجات كل مجموعة من مستخدمي تلك البيانات.

السبب الثاني: إن كل مجموعة تقوم بمراقبة تصرفات الأخرى، وأحد آليات هذه المراقبة هي ملاحظة القيم المالية التي تهم مجموعة أو مجموعات أخرى من المستفيدين من البيانات المالية.

لهذه الأسباب فإن الممارسة السائدة منذ زمن طويل هي إعداد مجموعة واحدة من البيانات المالية يستخدمها كل الأطراف المهتمة وذلك باستخلاص ما يخدمه من معلومات البيانات المالية والاعتماد عليها في قراراته الاقتصادية.

من ناحية أخرى فإن كل قرار اقتصادي كقرار الاستثمار والإقراض يعتمد على مجموعة محددة من المؤشرات المالية المستخلصة من البيانات المالية ومن غيرها من المصادر البديلة، هذا يعني أن القيم المالية التي تعرضها البيانات المالية هي مخرجات النموذج المحاسبي، لكنها تعتبر بيانات أولية بالنسبة لنموذج القرار الاستثماري ويجب تحويل هذه البيانات إلى الصورة التي تخدم القرار، أي تحويل المعلومات المحاسبية الواردة بالبيانات المالية إلى أشكال أخرى قد تكون نسب أو معدلات أو قيم معدلة تخدم قراراً محدداً.

لهذه الأسباب فإن كل محلل مالي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المعلومات المحاسبية وطبيعة القرار الاقتصادي الذي بصدد إعداد وتجهيز المعلومات التي تخدمه، وبالتالي فإن البيانات المحاسبية تحتاج بطبيعتها إلى تحليل مالي قبل استخدامها في اتخاذ قرار معين.

من هذا العرض تتضح الأهمية البالغة لتحليل القوائم المالية قبل استخدامها في أي قرار، فلا البيانات المالية أعدت بالصورة التي يمكن استخدام محتوياتها دون تعديل أو إعادة نظر من وجهة المحلل، ولا كل قرار اقتصادي يعتمد على المعلومة المحاسبية بصورة مشابهة لقرار اقتصادي آخر.

البيانات المالية متخصصة الأغراض Special purpose Financial Statements:

يتم إعداد البيانات المالية متخصصة الأغراض وفقاً للغرض الذي أعدت من أجله، كإعدادها لخدمة قرارات الاستثمار على سبيل المثال، حيث يعتبر المستثمرون أهم مجموعة من المجموعات المستفيدة من القوائم المالية، حتى أن توجهات هيئات وضع المعايير في الدول المتقدمة كمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB، يضعون المستثمر في مقدمة اهتماماتهم عند وضع معيار محاسبي معين. وترجع أهمية خدمة المستثمرين كهدف للمعايير المحاسبية والقوائم المالية للأسباب الآتية: (حماد، ٢٠٠٦)

١- إن المستثمرين من حملة الأسهم يطلق عليهم أصحاب الحق الباقي في المنشأة، حيث يتحملون ناتج الأرباح أو الخسائر بعد سداد مستحقات أصحاب الحقوق الأخرى ومن ثم ففي حالة تحقيق خسارة فإنهم المتحملون لهذه الخسارة، كما أن ناتج التصفية في نهاية حياة المنشأة هو من حق حملة الأسهم، هذا الناتج قد يزيد أو ينقص عن رأس المال الذي دفعه حملة الأسهم.

٢- إن أهم آليات المستثمرين من حملة الأسهم تنويع المخاطر عن طريق التنقل بين الأسهم من خلال سوق المال وتوزيع رأس المال المتاح للاستثمار بين سهمين أو أكثر، وبناءا عليه فإن شك المستثمر في مصداقية المعلومات المحاسبية يؤدي إلى عدم ثقة في الشركة وفي المعايير المحاسبية والتدقيق ومن ثم قد تؤدي بها هذه الحالة إلى فشل السوق.

نتيجة لكل ما سبق فإن التحليل المالي للمستثمرين من حملة الأسهم يعتبر أهم دعامة من دعامات الاستثمار في الأسهم على الإطلاق.

أهمية المعلومات المنشورة كمصدر للمعلومات المناسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض:

تعتبر البيانات المالية الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية –بصورة دورية منتظمة– وتنقسم هذه المعلومات إلى نوعين رئيسيين:

- (أرصدة) مالية ترتبط بتاريخ معين، أو بلحظة زمنية معينة. (بيان المركز المالي)
- (تدفقات) مالية ترتبط بفترة زمنية معينة. (بيان الدخل)

ويشير مصطلح (الأرصدة) إلى المعلومات التي تتعلق بالمركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، ويعتبر بيان المركز المالي الوسيلة الرئيسة لإبلاغ هذه المعلومات، كما تعتبر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية العناصر الأساسية التي تصور المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة. ويشير مصطلح (التدفقات) إلى المعلومات التي تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه التغيرات ما يلي: (غريب، ٢٠٠٧، ٦٩)

(أ) المعلومات التي تتعلق بنتائج أعمال المنشأة خلال هذه الفترة، ويعتبر بيان الدخل الوسيلة الرئيسة لإبلاغ هذه المعلومات كما تعتبر الإيرادات والمصروفات والمكاسب، والخسائر، وصافي الدخل (أو صافي الخسارة) العناصر الأساسية التي تصور نتائج أعمال المنشأة خلال تلك الفترة الزمنية.

(ب) المعلومات التي تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة. ويعتبر بيان التغيرات في حقوق الملكية الوسيلة الرئيسة لإبلاغ هذه المعلومات. كما يعتبر

صافي الدخل (أو صافي الخسارة) واستثمارات أصحاب رأس المال والتوزيعات على أصحاب رأس المال العناصر الأساسية التي تصور هذه التغيرات خلال تلك الفترة الزمنية.

(ج) المعلومات التي تتعلق بالتدفق النقدي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. ويعتبر بيان التدفق النقدي الوسيلة الرئيسية لإبلاغ هذه المعلومات، ويبرز هذا البيان التغيرات التي تطرأ على الأصول والالتزامات وحقوق أصحاب الملكية والتي تؤدي إلى التأثير على النقد أو الموارد السائلة الأخرى.

ويتحدد الغرض الأساسي من البيانات المالية المنشورة كمصدر لاتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض من قبل الجهات ذات العلاقة، وتكمن المشكلة الأساسية في البيانات المعروضة على المستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بأن هذه البيانات تعد بمعرفة الإدارة، وجوهر الشركات المساهمة هو انفصال الملكية عن الإدارة للاستفادة من خبرات وتخصصات المديرين المهنيين، هذا من ناحية، والاستفادة من مدخرات المستثمرين ممن لا يتوفر لهم الوقت ولا المعرفة لإدارة أنشطة اقتصادية من الناحية الأخرى، في هذه الحالة فإن مسؤولية الإدارة تتمثل في العمل على تحقيق مصلحة حملة الأسهم وزيادة قيمة المنشأة، والتقرير عن نتيجة الأداء بصفة دورية حتى يتمكن حملة الأسهم من تقييم موقف استثماراتهم وتقييم أداء الإدارة بصفة دورية. من هذه الفجوة تظهر مشاكل انفصال الملكية عن الإدارة، فالإدارة تضع مصالحها مع مصالح حملة الأسهم والمستثمرين في مقدمة أولوياتها، ولا تفوت على نفسها أي فرصة لتحسين صورة التقرير المالي حتى يعكس صورة جيدة عن أدائها. وبناءا عليه فإن لدى الإدارة أكثر من دافع للتأثير في القيم

المالية التي تتضمنها القوائم المالية لتجعل تلك القوائم على الصورة التي يفضلها الملاك،وذلك سعياً وراء تجديد عقودها من جهة وكذلك تضخيم المكافآت المالية التي تتقاضاها من جهة أخرى، وعلى الرغم من الآليات التي تضعها نظم الحوكمة على الشركة، كالإلزام بالتدقيق المستقل وبالمعايير المحاسبية المقبولة كالمعايير الدولية، إلا أن طبيعة القياس المحاسبي المعتمد على أساس الاستحقاق في ظل تعدد بدائل السياسات والمبادىء المحاسبية المبني عليها يوفر للإدارة مساحة كبيرة للتأثير في الأرباح والقيم المحاسبية الأخرى، وذلك سواء من خلال ممارستها لما يعرف بعملية إدارة الأرباح Earnings Management، أو من خلال تجاوزها ذلك إلى ممارسة التلاعب فيها Earnings Manipulation التي تقع في نطاق الغش والتدليس. بناءً عليه فإن تحليل البيانات المالية المنشورة في ظل الفهم التام لمثل هذه الحقائق يجعل المحلل المالي قادرا على تحديد أدق للمركز المالي والأرباح قبل اتخاذ القرارات الاقتصادية، كالاستثمار والإقراض وغيرها من القرارات التي تعتمد على معلومات البيانات المالية. (حنان، ٢٠٠٥)

ولكي تتمكن البيانات المالية المنشورة من تحقيق هدفها لجميع مستخدمي وقراء تلك البيانات يجب أن تتمتع بالصفات التالية:

١- الشمولية: تشير هذه الخاصية إلى ضرورة توفر سمة الشمولية التي تكفل الإجابة على كل الاستفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات. (زيود وأخرون، ٢٠٠٧، ١٨٢)

٢- الموثوقية: ويعد هذا المبدأ بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة، وهو ينشأ في الأحوال التي يعجز فيها النظام

المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية الموثوق بها أو المعول عليها للتنبؤ المستقبلي. (مطر والسويطي، ٢٠٠٨، ١٥٧)

٣- الملاءمة: مبدأ المواءمة على صلة بملاءمة مخرجات عملية القياس المحاسبي للأغراض المستخدمة فيها البيانات المحاسبية، ويتم تقييم هذا المبدأ بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات من مخرجات عملية القياس، وكلما زادت استفادته من هذه البيانات كلما نقص تحيز المواءمة والعكس بالعكس، وتتمثل الحالة الوحيدة التي ينتفى فيها تحيز المواءمة تماماً، حين ينجح المحاسب في توفير مخرجات القياس التي يطلبها مستخدم البيانات بالضبط بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب. (مطر والسويطي، ٢٠٠٨، ١٥٦).

٤- التوقيت: من خلال توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة لذلك لا بدَّ من مراعاة التوقيت المناسب في إعداد وعرض القوائم المالية. (زيود وأخرون، ٢٠٠٧، ١٨٢)

٥- الوضوح: يقصد بالوضوح خلو المعلومات المعروضة في البيانات المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة. (زيود وأخرون، ٢٠٠٧، ١٨٢)

٦- الإفادة: يتجه هذا المبدأ إلى تبني فكرة وجوب اختيار الطرق والأساليب والمبادىء المحاسبية وفقاً لمدى المنفعة أو الفائدة المحققة منها لمستخدمي البيانات المالية فيما يختص باتخاذ قراراتهم، ويتجلى ذلك في مقولة (Hendrisken, 1991) والتي مفادها:

A Theory without Practical Consequences is a Bad Theory

ونتيجة لتطور أغراض المحاسبة من حيث تلبية حاجات مستخدمي البيانات المالية تم تبني هذا المبدأ والذي يقوم على النظم المفيدة في بناء نماذج القرارات، وتقييم هذه النماذج من خلال نموذج رياضي يقارن بين عناصر نماذج الاستثمار المتعلق بالإنفاق الرأسمالي والإيراد المتوقع من كل بديل من البدائل المتنافسة، وعليه يتم اختيار البديل الإفضل بناءً على ضوء أكبر منفعة متوقعة من بين البدائل المعروضة لمتخذ القرار. (مطر والسويطي، ٢٠٠٨)

أهمية المعلومات المنشورة التي يعرضها بيان المركز المالي لكل من المستثمرين والمقرضين:

يتم ترتيب بيان المركز المالي على شكل قائمة تبين الموجودات تليها الالتزامات ثم حقوق المساهمين. وتدرج البنود الرئيسة لكل من الموجودات والالتزامات في بيان المركز المالي إما تنازلياً أو تصاعدياً حسب درجة سيولتها وذلك تبعاً لطبيعة نشاط المنشأة، ففي المنشآت العاملة في قطاعي التجارة والمال مثلاً يتم عرض الموجودات والالتزامات المتداولة في رأس البيان وقبل الموجودات والمطلوبات طويلة الأجل، حيث تعطي هذه المنشآت أهمية كبيرة لعنصر السيولة Liquidity، بينما في المنشآت العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات يتم عرض الموجودات والالتزامات طويلة الأجل في رأس بيان المركز المالي باعتبارها الأصول المولدة للإيرادات Earnings Assets، ويتضمن البيان بالإضافة إلى أرقام السنة المالية الحالية أرقام السنة السابقة لأغراض المقارنة. وعليه يسهل على المستثمر أو المقرض على حد سواء التعامل مع هذه البيانات من خلال مقارنة البيانات المنشورة للسنة الحالية مع البيانات المنشورة للسنة السابقة، وهذا بدوره

يوضح مدى تحسن أداء هذه المنشأة من عدمه، ويعد من الأهمية بمكان بالنسبة للمستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص ما يعرضه بيان المركز المالي من خلال حساب المدينين الذي يظهر في البيان، ولكي يتم تحديد صافي رصيد حساب المدينين لابد من التعرف على أنواع الديون التي يمكن أن تؤثر في إظهار ذلك الرصيد والتي تشمل الأنواع الرئيسة الآتية: (علي وشحاتة، ٢٠٠٧)

- الديون الجيدة: وهي الديون المترتبة بذمة زبائن يمكن أن يسددوا ما بذمتهم خلال الفترة المالية الجارية بصورة مؤكدة على الغالب، ويمكن الحكم على نوعية الديون بأنها جيدة من خلال الاطلاع على التعاملات المالية السابقة مع الزبائن ومدى انتظامهم في عمليات التسديد، وكذلك قوة وسلامة مراكزهم المالية ومدى توفر الضمانات الخاصة بعمليات التسديد.
- الديون المعدومة: وهي الديون التي لا أمل في تحصيلها نتيجة لإشهار إفلاس المدين أو لوفاته وعدم كفاية التركة لتسديد كل أو بعض ديونه أو لمضي المدة القانونية على الدين أو لأي سبب آخر، وتعتبر الديون المعدومة خسارة حقيقية وقعت فعلاً، لذا يجب تنزيلها من رصيد حساب المدينين (لذلك المدين)، لكي يتم إظهاره بالمبلغ الصافي في قائمة المركز المالي. مع الأخذ بعين الاعتبار في اتخاذ قرارات الاستثمار بأن الديون المعدومة لا يظهر حسابها في بيان المركز المالي لأنه يعتبر من ضمن الحسابات المؤقتة، إذ يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر.

- الديون المشكوك في تحصيلها: وهي الديون التي يحتمل عجز المدين عن التسديد كلياً أو جزئياً، كما تشير بذلك بعض الظواهر مثل عدم انتظام سداد الديون في مواعيدها أو أن يكون المدين في طريقه للتصفية أو غير ذلك، وتعتبر الديون المشكوك فيها خسارة متوقعة الحصول لذا يجب أخذها بالحسبان عند إعداد الحسابات الختامية وبيان المركز المالي، وذلك بخصمها من أرباح الفترة الحالية أو بمعنى آخر حجز مبلغ من أرباح السنة لمقابلة هذه الخسائر، وذلك بتكوين مخصص يطلق عليه (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) يحمل به حساب الأرباح والخسائر، وينزل هذا المخصص من رصيد المدينين في قائمة المركز المالي.

من المعلومات الهامة التي تهم المقرضين خاصة ويتوجب عرضها في بيان المركز المالي ما على المنشأة من ديون سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، لأن قيمة هذه الديون سواء اتخذت شكل القروض المباشرة أم السندات بأنواعها منسوبة إلى قيمة الموجودات أو إلى قيمة حقوق الملاك تحدد ما يعرف بنسب الرفع المالي Financial Leverage، والتي تلعب دورها الهام كمؤشر لمتانة أو ضعف المركز المالي للمنشأة المقترضة ومن ثم مدى قدرتها على سداد الدين.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن لفئة المقرضين الاستفادة منها من معلومات بيان المركز المالي ما يلي:

١- نسب ومؤشرات السيولة بأنواعها مثل: صافي رأس المال العامل، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة.

٢- نسب الملاءة بأنواعها مثل: نسب المديونية أو نسب الدائنية أو نسب الرفع المالي.

وتستخدم هذه النسب من قبل المقرضين في اتخاذ قرارات الائتمان ومنح التسهيلات المصرفية سواء في مجال تحديد الضمانات والكفالات التي يقدمها العملاء المقترضون أو في تحديد معدلات الفائدة على القروض والتسهيلات الممنوحة لهم.

أهمية المعلومات المنشورة التي يعرضها بيان الدخل لكل من المستثمرين والمقرضين:

يوضح بيان الدخل نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية، ويتم إعدادها على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة ومصروفاتها. وتبدأ هذه القائمة بصافي المبيعات أو الإيرادات (وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام) ثم يتم خصم تكلفة المبيعات (تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها) وصولاً إلى مجمل الربح (وهو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة المبيعات) الذي يتم منه بعد ذلك خصم المصاريف التشغيلية (الإدارية والعمومية والتسويقية) التي تكبدتها المنشأة خلال الفترة ليتحدد في النهاية صافي الدخل قبل الضريبة. وعليه فإن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى الشركة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الاستحقاق. فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءاً منها كان آجلاً أو على الحساب فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد. لذلك نرى في احتساب صافي الدخل أن هناك بنوداً تدخل لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلاً، أو إطفاء الأصول غير الملموسة وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات،

(Wild, et al., 2003, 393-395)، وعليه فإن بيان الدخل يعاني من بعض نقاط الضعف التي تتمثل بما يلي: (أحمد، ٢٠٠٨، ١٣)

- عدم تطابق رصيد صافي الربح الذي يظهر في هذا البيان مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فبيان الدخل يقوم على أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصروفات حتى لو لم يقبض هذا الدخل أو لم تدفع هذه المصروفات. لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في بيان الدخل.
- الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المشروع.
- يلخص بيان الدخل بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة، ويوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا يبين قدرة المشروع على الدفع.

وقد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها.

ومن أهم المؤشرات المالية التي تستخلص من معلومات بيان الدخل والتي تخدم فئة المستثمرين بشكل خاص ما يلي:

١- نسبة ربح التشغيل/المبيعات وذلك كمؤشر لكفاءة الشركة في تحقيق الأرباح التشغيلية

٢- نسبة صافي الربح/المبيعات وذلك كمؤشر لربحية الشركة بشكل عام ومن جميع المصادر

٣- عائد السهم العادي Eps، والعائد على حقوق الملكية ROE كمؤشرين لما يحققه المستثمرون في الشركة على أموالهم المستثمرة فيها.

٤- توزيعات السهم العادي Dps كمؤشر لقدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.

أما المؤشرات التي تستخلص من بيان الدخل وتخدم فئة المقرضين فمن أهمها ما يلي:

١- نسبة التغطية Coverage Ratio وهي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضريبة منسوباً إلى مصروف الفائدة، وتقيّم قدرة الشركة على تسديد فوائد القروض من نشاطها التشغيلي.

٢- قيم المخصصات التي تعرض سواء أكان للمخزون أم لمحفظة الأوراق المالية.

أهمية المعلومات المنشورة التي يعرضها بيان التغيرات في حقوق الملكية لكل من المستثمرين والمقرضين:

يهتم المساهمون ومستشاروهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء الاستثمارات أو الاحتفاظ بها أو بيعها، ويحتاج المساهمون أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات أرباح، كما يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها، وهذا بدوره عمق من أهمية المعلومات المالية المنشورة التي يعرضها بيان التغيرات في حقوق الملكية، إذ رغم أن حقوق الملكية متمم حسابي إلا أنه يمكن تصنيفه في الميزانية في شكل مجموعات فرعية. فمثلا في حالة الشركات المساهمة يمكن أن يظهر بشكل منفصل كل من رأس المال المدفوع من المساهمين والأرباح المحجوزة والاحتياطات التي تمثل

تجنبيا للأرباح المحجوزة، والاحتياطات التي تمثل تعديلات المحافظة على رأس المال، ومثل هذا التصنيف قد يكون ملائماً لاحتياجات اتخاذ القرارات من جانب مستخدمي البيانات المالية إذ يمكن إظهار القيود القانونية وغيرها من القيود على إمكانية المنشأة توزيع أو استخدام حقوق الملكية، يضاف إلى ذلك أن ذلك التبويب قد يعكس حقيقة الاختلافات بين فئات حقوق المساهمين فيما يتعلق بحقوقهم في الحصول على أرباح الأسهم، واسترداد رأس المال. (أبو المكارم، ٢٠٠٤)

وعليه يصبح اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل الجهات المعنية قائماً على مفاهيم واضحة يتم بناؤها على المعلومات المستمدة من بيان التغيرات في حقوق الملكية، مما يمكن المستثمرين والمقرضين اتخاذ قراراتهم في مجالات مثل: (بو شليح، ٢٠٠٨)

أ- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.

ب-تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين.

ج-تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.

د- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة.

ه- تحديد السياسات الضريبية.

و- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.

ز- اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة المنشآت.

أهمية المعلومات المنشورة التي يعرضها بيان التدفقات النقدية لكل من المستثمرين والمقرضين:

إن الهدف الأساسي من إعداد بيان التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم وتحليل المركز النقدي للشركة من خلال توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فبيان التدفقات النقدية يوضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild, et al., 2003, 384). وتتبع أهمية بيان التدفق النقدي من دوره في توفير معلومات لا تظهر عادة في أي من بيان الدخل وبيان المركز المالي، لذا تعتبر بمثابة صلة الوصل بين كل من بيان الدخل والميزانية العمومية، كما أنه أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما يحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منه من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع. ويمكن توضيح أهمية بيان التدفقات النقدية بالنسبة للمتسخدمين من مستثمرين ومقرضين بالنقاط التالية: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩، ٧٦٦)

- إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.
- عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي

بما في ذلك سيولة المنشاة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع التغيرات.

- إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.
- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.
- تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها.

كما يمكن الاستفادة من معلومات التدفق النقدي في تقييم نوعية الأرباح Earnings Quality، وذلك عن طريق مقارنة صافي التدفق من النشاط التشغيلي الذي يظهر في بيان التدفق النقدي مع صافي الربح الذي يظهر في بيان الدخل، إذ كلما كان صافي التدفق النقدي التشغيلي موجباً ويشكل نسبة مرتفعة من صافي الربح كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع جودة أو نوعية أرباح الشركة والعكس بالعكس، أما التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية فيخدم المقرضين بالمعلومات التي يقدمها عن مصادر تمويل الشركة وأوجه استخدامات هذا التمويل. (مطر، ٢٠٠٦).

أهمية المعلومات المنشورة التي تعرضها الملاحظات (الإيضاحات) لكل من المستثمرين والمقرضين:

تتضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المنشورة معلومات متعددة عن تفاصيل الأرصدة الظاهرة بالبيانات، كما توضح العلاقة مع الأطراف ذوي العلاقة، والسياسات والطرق

المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وتعمل هذه الإيضاحات على فهم المعلومات الواردة بالقوائم المالية من قبل المحلل المالي سواء أكان الهدف منها لغايات الاستثمار أم لغايات الإقراض، كما أنها تساعد على إجراء تقديرات إضافية يمكنه استخدامها في تعديل قيم البيانات المالية للوصول إلى تحديد أدق للمركز المالي والربح، يتم بناءً عليه اتخاذ قرار الاستثمار أو قرار الإقراض. (علي وشحاته، ٢٠٠٧)

وهنا قد يستفيد المستثمر والمقرض من معلومات إضافية متاحة يتم على أساسها اتخاذ قرار الاستثمار أو الإقراض من عدمه، وقد تكون بعض هذه الملاحظات المتممة سبباً مباشراً في اتخاذ القرارات من عدمها، فقد تحتوى البيانات المالية المنشورة على ملاحظات وجداول إضافية ومعلومات أخرى، مثل معلومات إضافية عن بنود البيانات المالية والتي تعتبر ملائمة لاحتياجات مستخدمي البيانات المالية، وقد تتضمن إفصاحا عن المخاطر وعوامل عدم التأكد التي تؤثر على المنشأة وكذا أية موارد أو التزامات لا تظهرها البيانات المالية الأساسية. ويمكن تقديم المعلومات المتعلقة بالقطاعات الجغرافية وقطاعات النشاط للمنشأة وآثار تغيرات الأسعار في شكل معلومات إضافية.

كما يمكن أن يتم الإفصاح عن أي من البنود التي لم تستوف معايير الإفصاح في الملاحظات أو المواد الإيضاحية أو الجداول الملحقة، ويكون من المناسب إجراء ذلك عندما يكون العلم بالبند ملائماً لتقييم مستخدمي البيانات المالية للمركز المالي والأداء والتغير في المركز المالي للمنشأة من المستثمرين أو المقرضين. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩)

ولعل من أهم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها عادة في تلك الملاحظات أو الايضاحات هي تلك المتعلقة بالموجودات وبالالتزامات الطارئة أو المحتملة Contingent Assets and Liabilities، والأحداث اللاحقة للميزانية Subsequent events to balance sheet، والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة Related Party Transactions.

الدراسات السابقة:

لقد تناول العديد من الدارسين والباحثين موضوع البيانات المالية المنشورة وانعكاساتها على اتخاذ قررات الاستثمار وقرارات الإقراض من جوانب مختلفة، كما حفلت الدوريات المحاسبية العربية والأجنبية منذ عقد السبعينيات من القرن السابق بالعديد من الدراسات والأبحاث التي أكدت على أهمية البيانات المالية المنشورة، وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أولاً: الدراسات العربية

١- دراسة (مطر، ١٩٨٨) "**الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض**".

هدفت الدراسة إلى استكشاف الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لاتخاذ القرارات وذلك من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين، كما هدفت إلى اختبار مدى ملاءمة دليل الإفصاح عن المعلومات الصادر بالقرار رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، وتألفت عينة الدراسة من (٣٠٠) مفردة موزعة على ثلاث فئات رئيسية وهي: محللو الاستثمار، ومحللو الائتمان، والمهنيون، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد وجود خلاف جوهري في وجهات نظر المستثمرين والمقرضين تجاه الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة، كما أن دليل الإفصاح المذكور لا يلبي متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح مما يخلق قصوراً في تلبية احتياجات المستثمرين والمقرضين للمعلومات.

٢- دراسة (مطر، ١٩٩٣) "**تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**".

حيث هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح الفعلي عن المعلومات المحاسبية الموفرة في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية، مقارنة مع شروط وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، وتكونت عينة الدراسة من (٣٠) شركة بما يعادل (٥١%) تقريبا من جملة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي في السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٠. وأوضحت نتائج الدراسة أن (٨٠%) من الشركات المساهمة تلبي متطلبات وشروط الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، إلا أنه يتفاوت في مداه سواء أكان في ما بين القوائم المالية الأساسية، أم في عناصر كل قائمة منها على حدة.

٣- دراسة (مطر، ٢٠٠١) "**طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن**".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة وأهمية المؤشرات التي يستخدمها مدققو الحسابات والمحللون الماليون في الأردن في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين هاتين الفئتين من حيث طبيعة هذه المؤشرات أو من حيث أهميتها النسبية. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانة على عينة مكونة من (٢٨) من مدققي الحسابات في الأردن و (٣٥) من المحللين الماليين، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المدققين والمحللين الماليين يتفقون على أهمية الجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية في عملية التنبؤ بالفشل المالي،

ولكن المدققين يميلون أكثر للمؤشرات المالية على حساب المؤشرات غير المالية. بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعية المؤشرات بأفضلية بسيطة للمؤشرات المالية في تقييم دور النسب المالية في بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ويتزايد دور نسب التدفق النقدي عما كان عليه الحال في بناء النماذج التقليدية. كذلك توجد فروقات ملموسة بين آراء الفئتين تجاه الأهمية النسبية للنسب المالية مصنفة حسب أغراضها، حيث يضع المدققون نسب الربحية في المرتبة الأولى من اهتماماتهم، في حين يضع المحللون الماليون نسب السيولة والملاءة على رأس اهتماماتهم، في حين تحتل نسب الربحية المرتبة الأخيرة عندهم. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة، هو ضرورة عدم اقتصار نماذج التنبؤ بالفشل المالي على النسب المالية المستخلصة من قائمتي الدخل والمركز المالي، بل يجب تضمين هذه النماذج نسباً منتقاة من قائمة التدفق النقدي.

٤- دراسة (بصول، ٢٠٠٢) "**قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية. ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتوزيع استبانة على عينة من مسؤولي الإقراض في البنوك التجارية بلغ عددها (٧٩) وعينة من مسؤولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين بلغ عددها (٥٨). وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض

والاستثمار. كما بينت الدراسة ملاءمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار.

٥- دراسة (عبيدات، ٢٠٠٦) "**بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية**".

هدفت الدراسة إلى إمكانية بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار اعتمادا على النسب النقدية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أو نسب الاستحقاق أو خليط من النسب النقدية ونسب الاستحقاق. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باختيار عينة من (٧٣) شركة صناعية مساهمة عامة. وقد قسمت فترة الدراسة إلى فترتين هما فترة تصميم النماذج من عام ١٩٨٩ إلى ٢٠٠١، حيث تعرضت خلال هذه الفترة (١٨) شركة للتصفية، كما تم اختيار (١٨) شركة مستمرة، وفترة اختبار النماذج من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، حيث تعرضت خلال هذه الفترة (٣) شركات للتصفية، كما تم اختيار (٣٤) شركة مستمرة. وتوصلت الدراسة إلى بناء نموذج مبني على التدفقات النقدية يتكون من ثلاث نسب مالية هي نسب التدفقات النقدية إلى المبيعات، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى جملة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية، ونسبة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية. وأظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذا النموذج يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار. أما النموذج التقليدي فتكون من خمس نسب مالية هي رأس المال العامل، ونسبة حافة مجمل الربح، ومعدل دوران الموجودات الثابتة، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون، ونسبة عائد السهم العادي. وقد

أظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذا النموذج يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذج المبني على نسب التدفقات النقدية. أما النموذج المشترك المبني على نسب الاستحقاق ونسب التدفقات النقدية والذي تكون من سبع نسب مالية، أظهرت النتائج أنه يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذجين السابقين، أي النموذج المبني على نسب التدفقات النقدية فقط، أو النموذج الآخر المبني على نسب الاستحقاق فقط.

٦- دراسة (خميس والجراح، ٢٠٠٧) "**الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المضمون المعلوماتي لنسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية. ولتحقيق ذلك تم تطبيق كل من التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي على (٢٦) نسبة لاختبار مدى تمثيل كل من مجموعتي النسب لاتجاه مالي مختلف عن الاتجاهات التي تمثلها النسب الأخرى. وقد تم افتراض وجود تسعة اتجاهات تقيسها النسب المالية وهي الربحية، ومركز النقدية، والسيولة قصيرة الأجل، ودوران المخزون، ودوران الذمم المدينة، ودوران رأس المال العامل، والرافعة المالية، ومؤشرات السوق، والتدفق النقدي. وتم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في المدة الواقعة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٢ لمجتمع الدراسة المكون من (٧٣) شركة صناعية حسب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام ٢٠٠٣، وقد بلغ عدد المشاهدات المستعملة في الدراسة (٢٣٢) مشاهدة. وأظهرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي وجود سبعة اتجاهات تقوم النسب المالية بقياسها هي العائد على الاستثمار،

والسيولة ، ودوران المخزون، ودوران الذمم المدينة، ودوران رأس المال، ونسب السوق، ونسب التدفقات النقدية. أما نتائج التحليل التوكيدي فقد بينت عدم تمثيل كل من اتجاه التدفقات النقدية واتجاه السوق لاتجاهات مختلفة عن بعضها وعن بقية الاتجاهات الأخرى.

٧- دراسة (أحمد، ٢٠٠٨) "**الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والتعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية. أما عينة الدراسة فقد بلغ عددها (٩٥) فرداً، منهم (٣٠) فرداً من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و (٦٥) فرداً من محللي الأوراق المالية في بورصة عمان، وقد أثبتت نتائج الدراسة أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم كل من سيولة المنشأة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية.

٨- دراسة (باشيخ، ٢٠٠٩) "**جدوى المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأسهم السعودي**".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على المعلومات المحاسبية (البيانات المالية)، والمعلومات غير المحاسبية (المعلومات الاقتصادية ممثلة في المواقع الاقتصادية والنشرات الاقتصادية، والمعلومات الاجتماعية)، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية حيث قام بتوزيع قوائم استقصاء على المستثمرين العاديين من الأهل والأصحاب والأصدقاء، وقد أكدت نتائج الدراسة أن المعلومات غير المحاسبية تعد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في سوق الأسهم السعودي، وهذه المعلومات تتمثل في الإشاعات، موقع تداول، وموقع هيئة سوق المال، ومواقع مختصة بالأسهم. مرتبة حسب الأهمية)، كما أوضحت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية تأتي في الدرجة الثانية بعد المعلومات غير المحاسبية من حيث درجة تأثيرها على قرار المستثمر، ويأتي تقرير مراقب الحسابات في المرتبة قبل الأخيرة من حيث درجة الأهمية بعد بيان المركز المالي وبيان الدخل وتقرير مجلس الإدارة، وتأتى الإيضاحات المتممة للبيانات المالية في المرحلة الأخيرة من حيث درجة الأهمية بعد تقرير مراقب الحسابات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Ward and Foster, 1997) وهي بعنوان: **"A Note on Selecting a Response Measure for Financial Distress"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطوير نموذج يتكون من (٦) نسب مالية مستخلصة من بيانات معدة وفقاً لأساس الاستحقاق، و (٣) نسب مالية مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى حجم الشركة. وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من (٢٥٣) شركة لا تعاني من الفشل المالي، و(٢٩) شركة أعلنت إفلاسها، و(٣٥) شركة عجزت عن تسديد ديونها للعامين ١٩٨٨ و١٩٨٩. وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق تعتبر الأفضل في التنبؤ بالفشل المالي يليها حجم الشركة ، وأخيراً النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية.

٢- دراسة (Black , 1998) وهي بعنوان: **"Which is More Value Relevant: Earnings or Cash Flow? Life Cycle Examination"**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ملاءمة كل من مقاييس التدفق النقدي (التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) والمقاييس المبنية على أساس الاستحقاق في مراحل النمو المختلفة للمنشآت في الولايات المتحدة، حيث قام الباحث بالتمييز بين أربع مراحل مختلفة للنمو هي التأسيس، والنمو، والنضج، والانهيار. ولتحقيق هدف الدراسة قام باستخدام تحليل الانحدار على (٣٧٩٦١) مشاهدة تمثل المراحل المختلفة لنمو المنشآت. وأهم ما توصلت له هذه الدراسة أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية توفر محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملاءمة من أساس

الاستحقاق المحاسبي في مرحلة تأسيس المنشأة. في حين يوفر أساس الاستحقاق محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملاءمة من قائمة التدفقات النقدية في مرحلة النضج للشركة. أما في مرحلتي النمو والانهيار فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تعتبر أكثر ملاءمة من معلومات أساس الاستحقاق المحاسبي.

٣- دراسة (Jones and Widjaja, 1998) وهي بعنوان: **"The Decision Relevance of Cash Flow Information"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية في استراليا من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والمحللين الماليين وذلك بعد صدور معيار المحاسبة الاسترالي رقم (١٠٢٦). ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتوزيع استبانة على عينة تتكون من (٨٣) فرداً من مسؤولي الإقراض و (٧٦) من المحللين الماليين. وقد بينت نتائج الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هامة لكلا الطرفين لاتخاذ قراراتهم، وأن اعتماد المحللين الماليين على هذه القائمة كان أكبر من اعتماد مسؤولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءة المالية للشركات.

٤- دراسة (Brad et. al, 2002) وهي بعنوان: **"The Effect of Misstatements on Decisions of Financial Statement Users: an Experimental Investigation of Auditor Materiality Thresholds"**

حيث هدفت الدراسة إلى قياس الأخطاء الناجمة عن اتخاذ القرارات المبنية على الفهم الخاطىء للبيانات المالية، إذ أكدت نتائج الدراسة أن نسبة الخطأ الحاصل في قراءة البيانات المالية لا يقاس من خلاله الوضع الحقيقي للشركة بقدر ما هو ناجم عن فهم خاطىء من القائمين على اتخاذ القرارات المبنية على البيانات المالية، وأكدت نتائج الدراسة أن نسبة الخطأ الحاصل يمكن أن تؤثر

بشكل سلبي على اتخاذ قرارات الاستثمار في حال تجاوزت هذه النسبة (١٠%) من مجموع البيانات المالية المنشورة للشركة، أما إذا قلت النسبة عن ذلك أمكن بالتالي تجاوز الخطأ الحاصل.

٥- دراسة (Barbara, C. & Martinez, M., 2006) وهي بعنوان: **"The Stock Market Reaction to the Enron- Andersen Affair in Spain"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة الثقة في القوائم المالية، وذلك من خلال التعرف على الآثار المترتبة على السمعة السيئة لمدققي الحسابات على أسعار أسهم الشركات التي تدقق بواسطتهم، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهجية دراسة الحدث، بهدف الإجابة على السؤال التالي: هل الشركات الإسبانية التي تدقق من قبل شركة آرثر أندرسون تأثرت أسعار أسهمها في سوق المال، نتيجة لتورط شركة آرثر أندرسون والتهمة الإجرامية التي لحقت بها في الولايات المتحدة الأمريكية عقب إفلاس شركة إنرون للطاقة والتي كانت تدقق من قبل شركة آرثر أندرسون؟

وقد قامت الدراسة بالتعرف على رد فعل سوق المال على أسعار أسهم الشركات الإسبانية التي كانت تدقق بواسطة شركة آرثر أندرسون وذلك على مستوى حدثين: أولهما يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠٠١م وهو يوم إعلان مؤسسات الجدارة الائتمانية تخفيض درجة الجدارة الائتمانية لسندات شركة إنرون للطاقة، والحدث الثاني يوم ١١ يناير ٢٠٠٢ وهو يوم إعلان شركة آرثر أندرسون إتلافها عدد من الوثائق الهامة الخاصة بشركة إنرون للطاقة.

وقد خلصت الدراسة بأن الشركات الإسبانية التي كانت تدقق من قبل شركة آرثر أندرسون لم تواجه بأي انخفاض مؤثر في أسعار أسهمها نتيجة للفضيحة التي لحقت بمدقق الحسابات الذي يتولى تدقيق حساباتها.

٦- دراسة (Marilyn, et. al, 2007) وهي بعنوان: **"Reading Financial Statements for Better Investment Decisions"**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث عمد الباحثون إلى تحديد قيمة المخزون كمثال على اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، أو المضي بهذا الاستثمار في حال تغيرت البينات المالية المعطاة، كما أوضحت الدراسة أهمية البينات المالية لمقارنة سعر السوق الحالي بغية تحديد مستوى الأمان سواء أكان عالياً، أم منخفضاً أو متوسطاً، وأكدت نتائج الدراسة أن قراءة وفهم وتحليل البينات المالية للشركة يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة تنهض بالشركة نحو الأمام في استثماراتها الناجحة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

كما أوضحت الدراسات السابقة أن المشكلة الحقيقية وراء الفشل في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض يعود في الكثير من الحالات إلى البيانات المالية المنشورة باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات المناسبة لاتخاذ تلك القرارات، لذلك جاءت هذه الدراسة متممة لما سبقها، في الوقوف على أهمية دور البيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية، كمصدر للمعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، وقد لاحظت الباحثة أن الدراسات السابقة تناولت أحد مكونات البيانات المالية في الدراسة والتحليل، كبيان التدفقات النقدية على حدة، أو بيان الدخل على حدة، في حين تقوم الدراسة الحالية بتحليل عناصر البيانات المالية كافة، والمتمثلة في بيان المركز المالي و بيان الدخل و بيان حقوق الملكية و بيان التدفقات النقدية والإيضاحات والملاحظات. كما أنها تختلف عن دراسة (مطر، ١٩٨٨) من زاويتين أساسيتين هما:

١- البيئة والظروف، إذ أجريت دراسة (مطر) في الكويت وخلال العقد الثامن من القرن العشرين السابق، في حين تجرى هذه الدراسة على البيئة الأردنية وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وما صاحب ذلك من تغيرات محتملة في رغبات مستخدمي البيانات المالية المنشورة وفقاً لتغير البيئة والظروف.

٢- المرجعية، إذ كانت مرجعية الإفصاح عن المعلومات التي اعتمدتها دراسة (مطر) هي الدليل المحلي للإفصاح رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ الصادر عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، في حين اعتمدت الدراسة الحالية المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) مرجعية للإفصاح عن المعلومات، وهو يختلف في محتواه بشكل ملموس عن محتوى الدليل المشار إليه.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة وعينتها
- أدوات الدراسة
- أنموذج الدراسة
- مصادر معلومات الدراسة
- المعالجة الاحصائية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة وكذلك وصفاً لمجتمع الدراسة، ووصفاً لأداة الدراسة، ومتغيرات الدراسة (المستقل والتابع) والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة والمعالجة الإحصائية لتحليل البيانات. وفيما يلي تفصيلاً بذلك:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالبيانات المالية المنشورة ودورها كمصدر للمعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، ومراجعة بعض الدراسات ومن خلال التعرف على واقع العمل لدى الوسطاء الماليين في سوق عمان المالي ولدى ضباط الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

كما استخدمت الباحثة استبانة لاستقصاء آراء المعنيين بالموضوع من الوسطاء الماليين العاملين في سوق عمان المالي وضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة بالبيانات المالية المنشورة وهي:

١. الوسطاء الماليون العاملون في شركات الوساطة المالية باعتبارهم ممثلين لفئة المستثمرين.

٢. ضباط الائتمان العاملون في البنوك التجارية باعتبارهم ممثلين لفئة المقرضين.

٣. مدققو الحسابات الخارجيون باعتبارهم الجهة المنوط بها فحص البيانات المالية المنشورة، ومن ثم تلعب دوراً في تحديد طبيعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها تلك البيانات. وقد كان تضمين المدققين في عينة الدراسة لتكون بما لديها من خبرة وتأهيل بمثابة الفئة الضابطة لتقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لتلك البيانات.

أما عينة الدراسة وهي من النوع القصدي Purposive Sample، وقد قامت الباحثة بتقسيم توزيع عدد الاستبانات وفقاً للحجم النسبي للفئات حيث كانت فئة المستثمرين هي الأكثر عدداً، وقد تم اختيار أفراد العينة من الفئات المشار إليها أعلاه حسب ما هو موضح في الجدول التالي رقم (١):

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة

الفئات المشمولة بالدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	نسبة الاسترداد %
١. المستثمرون (الوسطاء الماليون)	١٠٠	95	%٩٥
٢. المقرضون (ضباط الائتمان)	٥٠	40	%٨٠
٣. مدققو الحسابات الخارجيون	٥٠	50	%١٠٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٨٥**	**%٩٢.٥**

أدوات الدراسة:

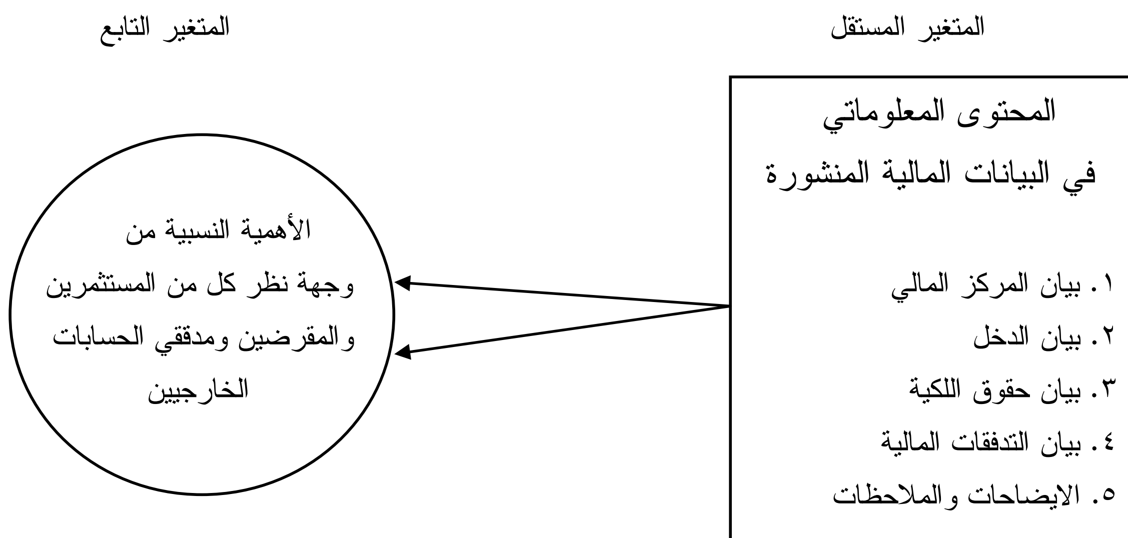
اشتملت الدراسة على أداة لقياس أثر المحتوى المعلوماتي في البيانات المالية المنشورة على اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الاقراض، مقسمة على خمسة مجالات وهي بنود بيان المركز المالي، بنود بيان الدخل، بنود بيان التغيرات في حقوق الملكية، بنود بيان التدفقات النقدية، بنود الإيضاحات والملاحظات، بواقع (٥٨) بنداً في مجموعهم. وقد تم إعداد أداة الدراسة من خلال مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت أثر المحتوى المعلوماتي في البيانات المالية المنشورة على اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض.

أنموذج الدراسة:

يشمل هذا الأنموذج نوعين من المتغيرات هما:

المتغير المستقل: المحتوى المعلوماتي في البيانات المالية المنشورة.

المتغير التابع: الأهمية النسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار واتخاذ قرارات الإقراض.



النموذج: من إعداد الباحثة

مصادر معلومات الدراسة:

تم الاعتماد على مصدرين لجمع المعلومات اللازمة للدراسة وهما:

- **المصادر الأولية:** إذ تم إعداد وتوزيع استبانة لاستطلاع آراء أفراد العينة عن أهمية دور البيانات المالية كمصدر للمعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض. وقد اشتملت الاستبانة على خمسة أسئلة رئيسة بعدد فرضيات الدراسة وسؤال سادس مفتوح، وقد تفرع عن الأسئلة الخمسة الرئيسة (٥٨) سؤالاً فرعياً غطت المحاور الخمسة للدراسة. إذ غطت الأسئلة من (١-١٠) مجال المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي، فيما غطت الأسئلة من (١١-٢٠) مجال المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل، والأسئلة من (٢١-٢٥) مجال المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية، والأسئلة من (٢٦-٣٧) مجال المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية، والأسئلة من (٣٨-٥٨) مجال المحتوى المعلوماتي للملاحظات والايضاحات المرفقة بالبيانات المالية. وتشير الباحثة في هذا السياق إلى أن الأسئلة الفرعية المشار إليها أعلاه تدور حول بنود المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة وذلك بموجب نصوص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) وعنوانه: "عرض البيانات المالية".
- **المصادر الثانوية:** الكتب والدوريات والمؤتمرات والدراسات السابقة والمواقع الالكترونية التي تتناول موضوع دور البيانات المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض.

المعالجة الإحصائية:

استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لوصف خصائص عينة الدراسة مثل التكرارات والنسب المئوية، وفيما يتعلق باستقصاء آراء عينة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة، في حين تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية محل الدراسة. وفي اختبار فرضيات الدراسة استدمت الباحثة كلاً من تحليل التباين الأحادي One Way Anova، واختبار Tukey لتحديد الفروقات البعدية بين الفئات المشمولة في عينة الدراسة، وهو الاختبار الذي يستخدم لبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

- صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)
- التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
- تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة
- التحليل الاستنتاجي للدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، بعد تطبيق أداة الدراسة وجمع البيانات وتحليلها، حيث سعت الدراسة للتعرف على الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين، فقامت الباحثة باعداد استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (٢٠٠) فرداً تم استرداد (١٨٥) استبانة منها، ثم تم إدخال البيانات إلى الحاسوب وتحليلها إحصائياً من خلال نظام التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد تم استخدام أسلوبي التحليل الوصفي والاستنتاجي في تحليل استجابات أفراد العينة، حيث استخدم أسلوب التحليل الوصفي لغرض وصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي، الخبرة، التخصص الأكاديمي والوظيفة وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وكذلك لغرض وصف درجة أو مستوى الأهمية النسبية لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حسب تقديرات عينة الدراسة من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ولكل مجال على حدة. أما أسلوب التحليل الاستنتاجي فقد استخدم لغرض اختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها بناء على أسئلة الدراسة حيث تم تقديم نتائج التحليل الخاصة بكل فرضية والتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية

في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة وذلك باستخدام كل من تحليل التباين الأحادي One Way Anova، واختبار Tukey. ثم تم مناقشة نتائج التحليل والخروج باستنتاجات وتوصيات تعمم على مجتمع الدراسة. علما أن الدراسة تعتمد مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) لفحص فرضياتها. وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) جميعها كوحدة واحدة، وكذلك لكل مجال من مجالات المحتوى المعلوماتي والممثلة بالفقرات الفرعية المشمولة بالأسئلة الخمسة المطروحة في الاستبانة، فكانت النتائج على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار كرونباخ ألفا لقياس صدق وثبات أداة الدراسة

الرقم	المجـــــــــــال	عدد الفقرات	ألفا
١	المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي.	١٠	٩١,٢ %
٢	المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل.	١٠	٨٦,٢ %
٣	المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية.	٥	٧٧,٠ %
٤	المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية.	١٢	٩٠,٠ %
٥	المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.	٢١	٩٥,٤ %
٦	للاستبانة جميعها كوحدة واحدة	٥٨	٩٣,٤ %

إذ يتضح من بيانات الجدول أعلاه بأنه سواء بالنسبة للاستبانة جميعها كوحدة واحدة، أو بالنسبة لكل مجال من المجالات الخمس الممثلة للفقرات المشمولة في الأسئلة التي تطرحها الاستبانة، تجاوزت قيمة ألفا النسبة المقبولة احصائيا وهي (٦٠%) وذلك وفقاً لــ (Sekaran, 2003).

كما تم قياس درجة الأهمية النسبية وفقا لسلم (ليكرت) المكون من خمس درجات على النحو التالي: (عديم الأهمية، قليل الأهمية، متوسط الاهمية، هام، هام جداً) خصص لها الدرجات (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي، مع ملاحظة أن متوسط درجات سلم الإجابة هذا هو (٣).

ومن قبيل التحفظ في تصنيف الأهمية النسبية لبنود المعلومات المحتواه في البيانات المالية المنشورة من وجهة نظر الفئات المشمولة بالدراسة، اعتمدت الباحثة المقياس النسبي التالي للأهمية النسية بناءً على توصيات المشرف:

١- الفقرة التي متوسطها الحسابي أقل من (٢) تعني درجة عديم الأهمية.

٢- والفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (٢-أقل من ٣) تعني درجة قليل الأهمية.

٣- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (٣-أقل من ٣.٧٥) تعني درجة متوسط الأهمية.

٤- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (٣.٧٥-أقل من ٤.٥) تعني درجة هام.

٥- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (٤.٥-٥) تعني درجة هام جداً.

التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يمكن تلخيص الخصائص الديموغرافية للفئات المشمولة في عينة الدراسة بالمعلومات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)
وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

م	بيان	العدد	%
١-	المؤهل العلمي		
	دبلوم	٢٠	١٠.٨
	بكالوريوس	١٠١	٥٤.٦
	ماجستير	٤٣	٢٣.٢
	دكتوراه	٦	٣.٢
	أخرى	١٥	٨.٢
	المجموع	**١٨٥**	**١٠٠**
٢-	التخصص		
	محاسبة	٦٠	٣٢.٤
	اقتصاد	٢١	١١.٤
	إدارة أعمال	٢٤	١٣.٠
	مالية ومصرفية	٦٥	٣٥.١
	أخرى	١٥	٨.١
	المجموع	**١٨٥**	**١٠٠**
٣-	الخبرة بالسنوات		
	أقل من ٥ سنوات	٤٢	٢٢.٧
	٦-١٠ سنوات	٥٧	٣٠.٨
	١١-١٥ سنة	٤٧	٢٥.٤
	١٦-٢٠ سنة	٢٦	١٤.١
	أكثر من ٢٠ سنة	١٣	٧.٠
	المجموع	**١٨٥**	**١٠٠**

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

١. إن حوالي ٨١% من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادات جامعية منهم ٢٧% من حملة الشهادات الجامعية العليا ماجستير ودكتوراه.

٢. كما إن ما يقارب ٩٢% منهم قد درسوا مادة المحاسبة خلال دراستهم الجامعية ولذلك هم على معرفة بالبيانات المالية المنشورة وبالقيمة المعلوماتية لها في عملية اتخاذ القرارات.

٣. وبإن ما يقارب ٧٨% منهم لديهم خبرة تتجاوز السنوات الخمس، وعليه لديهم ما يكفي من الخبرة اللازمة لمعرفة كيفية استخدام البيانات المالية المنشورة سواء في اتخاذ قرارات الاستثمار أو في اتخاذ قرارات الإقراض.

وبناءً لما تقدم يمكن الاعتماد على المؤشرات المشار إليها أعلاه كدليل لاثبات صدقية إجابات أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المطروحة بما يخص تقييم المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة من وجهة نظر كل فئة من الفئات المشمولة في تلك العينة.

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تقييماً للأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة من وجهة نظر الفئات المشمولة بالدراسة، حيث قامت الباحثة في هذا الفصل باستعراض وجهات نظر فئات الدراسة الثلاث (المستثمرين، المقرضين، مدققي الحسابات الخارجيين) للأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية كل على حده، ومن ثم قامت الباحثة باستعراض وجهات نظر فئات الدراسة من حيث الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانت المالية المنشورة فرادى، وفيما يلي تفصيلاً بذلك.

أولاً: تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة من وجهة نظر المستثمرين.

ضمن هذا المحور ستعالج الباحثة في البداية الأهمية النسبية التي يراها المستثمرون لكل من البيانات المالية المنشورة الخمسة كل على حدة. ثم ستعالج بعد ذلك الأهمية النسبية لبنود المعلومات المفصلة التي يفصح عنها في كل بيان منها.

١. تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة كل على حده.

جدول رقم (٤)

تقييم المحتوى المعلوماتي لكل بيان من البيانات المالية كل على حده من وجهة نظر المستثمرين

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي.	٣.٩٢	٠.٢١٦	٤	هام
2	المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل.	٤.٠٤	٠.٢٧١	٢	هام
3	المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية.	٤.٠٠	٠.١٩٨	٣	هام
4	المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية.	٣.٨٩	٠.٢٦٧	٥	هام
5	المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.	٤.٠٨	٠.٤٧٧	١	هام
الكلـــــــــــــــــي		**٤.٠٠**	**٠.٢٤٧**	*	**هام**

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) ما يلي:

١. يرى المستثمرون بأن البيانات المالية المنشورة كمجموعة واحدة ووسطها الحسابي (٤.٠٠) هي هامة كمصدر للمعلومات اللازمة في اتخاذ قرارات الاستثمار.

٢. كما يرون أيضاً بأن كلاً من تلك البيانات على حدة هي أيضاً هامة في حد ذاتها بما تحويه من معلومات تخدم أغراضهم في اتخاذ قرارات الاستثمار.

٣. ولكن هذه الأهمية تتفاوت ولو بشكل ضئيل بين بيان وآخر، إذ كان ترتيب المحتوى المعلوماتي لهذه البيانات من حيث أهميته النسبية تنازلياً على النحو التالي:

- الملاحظات والإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية
- بيان الدخل
- بيان حقوق الملكية
- بيان المركز المالي
- بيان التدفقات النقدية

٤. أما الانخفاض النسبي لأرقام الانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول بجانب كل فقرة من الفقرات فتشير إلى وجود اتساق (عدم تشتت) لإجابات أفراد العينة حول أوساطها الحسابية.

وتعلل الباحثة النتائج أعلاه كما يلي:

١. إن الإجماع على أهمية كل من البيانات المالية المنشورة من قبل فئة المستثمرين يأتي من كون كل منها مصدراً هاماً لاشتقاق المؤشرات المالية كالنسب المالية بأنواعها المختلفة،

والتي يمكنهم الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم سواء في شراء أو بيع الأسهم في البورصة، أو في تقييم الجدوى الاقتصادية لأي مشروع اقتصادي يرغبون في استثمار مدخراتهم فيه.

٢. لكن التفاوت بين نظرتهم لكل من تلك البيانات على حدة، ينبع من أنه مع الأهمية التي يعترفون بها لكل بيان على حدة إلا أن ذلك لا يمنع من تفضيلهم لأحد منها على الآخر ولو في حدود ضيقة، وذلك نظراً لأن البعض من تلك البيانات يمكن أن يعتمدوا عليه في اشتقاق المؤشرات المشار إليه بقدر أكبر من غيره ولو بشكل ضئيل. وعليه كانت المتوسطات الحسابية الممثلة لسلم أفضلياتهم مختلفة لكنها في الوقت نفسه متقاربة.

٢. تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية فرادى:

أ- النتائج المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين:

١- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي:

جدول رقم (٥)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	الممتلكات والمصانع والمعدات	٢4.1	٦.46	٤	هام
2	الاستثمارات العقارية	4.02	.357	٦	هام
3	الأصول غير الملموسة	3.60	.904	٩	متوسط

4	المخزون	4.1٣	.46٧	٣	هام
5	الذمم التجارية المدينة و الذمم المدينة الأخرى	4.07	.531	٥	هام
6	النقد و النقد المعادل	4.1٧	.38٤	٢	هام
7	الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الأخرى	4.1٨	.38٥	١	هام
8	المخصصات	3.79	.837	٧	هام
9	حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية	3.37	1.042	١٠	متوسط
10	رأس المال المصدر و الاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء	3.76	.740	٨	هام
	الكلــــــــــــــــــــــــــي	**3.92**	**.216**	**٤***	**هام**

*** ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.**

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المستثمرون بأن المعلومات التي يعرضها بيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات الثالثة والتاسعة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة السابعة والمتعلقة "بالذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الأخرى" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.١٨) كما حققت الفقرة السادسة وهي "النقد والنقد المعادل" المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (٤.٠٤)، فيما حققت الفقرة التاسعة والمتعلقة "بحقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٣٧). وفي تعليل هذه النتيجة السابقة ترى الباحثة أنه من المنطقي أن يركز المستثمرون على موضوع التمويل الخارجي لأصول الشركة من خلال منحهم البند الخاص بذمم الموردين أكبر نسبة أهمية، بالاضافة إلى منحهم بند النقد والنقد المعادل الدرجة التالية من الأهمية وتعليل ذلك يتضح من خلال كون السيولة تعزز من قدرة الشركة على الوفاء

بالتزاماتها، وأن دورة النقد داخل الشركة جيدة مما يدل على جودة البضاعة، كما جاء المخزون في المرتبة التالية من الأهمية النسبية حيث إنه يمثل أساس العملية الانتاجية داخل تلك الشركات.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المستثمرين حول الأهمية النسبية لبيان المركز المالي.

٢- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل:

جدول رقم (٦)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	الإيراد	4.74	.443	١	هام جدا
2	تكلفة البضاعة المباعة	4.68	.733	2	هام جدا
3	تكاليف التمويل	4.16	.491	4	هام
4	نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية	3.74	.718	٨	متوسط
5	المصروف الضريبي	3.58	.882	10	متوسط
6	الربح أو الخسارة ما بعد الضريبة من العمليات المتوقفة	3.87	.733	5	هام
7	الربح أو الخسارة	4.26	.443	3	هام
8	الربح أو الخسارة المخصصة لحقوق الأقلية في الشركة التابعة	3.79	.698	٧	هام
9	الربح أو الخسارة المخصصة لأصحاب حقوق الأقلية في الشركة الأم	3.72	.794	٩	متوسط
10	عائد السهم العادي EPS	3.84	.491	٦	هام
	الكلـــــــــــــــــــــي	4.0٤	١.27	٢*	هام

* ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المستثمرون كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات الرابعة والخامسة والتاسعة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة الأولى والمتعلقة "بالإيراد" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٧٤) وانحراف معياري (٠.٤٤٣)، فيما حققت الفقرة الخامسة والمتعلقة "بالمصروف الضريبي" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٥٨) وانحراف معياري (٠.٨٨٢). وتعلل الباحثة النتيجة السابقة بناءً على النتائج الواردة أعلاه من حيث اختيار الايراد كأهم بند من بنود قائمة الدخل من وجهة نظر المستثمرين، ذلك كون المستثمر يركز على قدرة الشركة على تحقيق المبيعات وزيادتها، وقد جاء في المرتبة الثانية نسبة كلفة البضاعة المباعة من حيث الأهمية النسبية من وجهة نظر المستثمرين، كونها هي التي تتحكم في قيمة الربح التشغيلي لتلك الشركات، أما إدراج الربح والخسارة في المرتبة الثالثة يمكن تعليله من كون المستثمر يتطلع للأرباح والعائد المتحقق له.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المستثمرين حول الأهمية النسبية لبيان الدخل.

٣- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية:

جدول رقم (٧)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	رصيد الأرباح المحتجزة	4.07	.419	2	هام
2	الربح أو الخسارة للفترة	4.24	.477	1	هام
3	كل بند من بنود الدخل أو المصروف كما هو مطلوب من المعايير الأخرى أو التفسيرات التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين و إجمالي هذه البنود	3.89	.309	4	هام
4	إجمالي الدخل و المصرف للفترة	4.05	.513	3	هام
5	الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الرئيسية	3.76	.808	5	هام
	الكلـــــــــــــــــــــــــــي	4.00	٨.19	٣*	هام

- ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المستثمرون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام.

٢. وقد حققت الفقرة الثانية والمتعلقة "بالربح أو الخسارة للفترة" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٢٤) وانحراف معياري (٠.٤٧٧)، فيما حققت الفقرة الخامسة والمتعلقة "بالأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الرئيسية" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٧٦) وانحراف معياري (٠.٨٠٨). وتعلل الباحثة هذه

النتيجة الواردة أعلاه من كون المستثمرين يركزون على النمو الداخلي والذاتي لحقوق الملكية المتحقق من الربح التشغيلي للشركات، أي نمو حقوق الملكية من الارباح المتحققة لدى الشركة ليس من زيادات رأس المال وهذا ما يضع الفقرة الثانية والمتعلقة "بالربح أو الخسارة للفترة" في أعلى درجات الأهمية النسبية من وجهة نظر المستثمرين.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المستثمرين حول الأهمية النسبية لبيان حقوق الملكية.

٤- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية:

جدول رقم (٨)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	**المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات**	3.97	.271	٥	هام
2	**المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات**	3.81	.445	٩	هام
3	**المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيراد الآخر**	3.58	.678	١٢	متوسط
4	**المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها**	3.63	.990	١١	متوسط
5	**المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى**	3.71	.682	١٠	متوسط
6	**المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة و الأصول طويلة الأجل الأخرى**	4.13	.467	١	هام
7	**المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى**	3.92	.739	٧	هام
8	**المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات**	4.02	.357	٤	هام

	دين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع المشتركة				
9	المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى	3.92	.476	٦	هام
10	المدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء أو رد أسهم المشروع	3.89	.309	٨	هام
11	المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراضات قصيرة أو طويلة الأجل	4.02	.357	٣	هام
12	المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة	4.11	.449	٢	هام
	الكلـــــــــــــــــــــي	3.89	.267	*٥	هام

* ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المستثمرون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة السادسة والمتعلقة "بالمقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.١٣) وانحراف معياري (٠.٤٦٧)، وجاءت في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية الفقرة الثامنة "المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع المشتركة"، فيما حققت الفقرة الثالثة والمتعلقة "بالمقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيراد الآخر" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٥٦) وانحراف معياري (٠.٣٧٨). وتثير النتيجة السابقة تساؤل الباحثة، إذ إن تركيز المستثمرين على المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى، الأمر الذي يخالف

الغاية من قائمة التدفقات النقدية حيث من المفترض أن يركز المستثمر الواعي على المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات، ذلك أنه أساس الربح التشغيلي لدى الشركة، وليس على المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمعدات في تلك الشركات. أما تركيز اهتمامهم على المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين فهو أمر مبرر، كونهم من الوسطاء الماليين الذين يتعاملون في السوق المالي، ومن ثم يولون أهمية لمتاجرة الشركة بالأسهم وأدوات الدين.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المستثمرين حول الأهمية النسبية لبيان التدفقات النقدية.

٥- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية:

جدول رقم (٩)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
١	الفروض الأساسية المعدة بناءً عليها البيانات المالية المنشورة للشركة	4.67	.467	٢	هام جدا
٢	الطريقة المتبعة في تقييم المخزون من البضاعة	4.43	1.017	٦	هام
٣	الطريقة المتبعة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية	4.68	.733	١	هام جدا
٤	الطريقة المتبعة في استهلاك الموجودات الثابتة	3.82	.601	١٨	هام
٥	الطريقة المتبعة في إطفاء الموجودات غير الملموسة	3.82	.684	١٧	هام

٦	الطريقة المتبعة في تقييم الاستثمارات العقارية	4.13	.334	٩	هام
٧	جدول مفصل لاستهلاكات الموجودات الثابتة	3.63	.745	٢٠	متوسط
٨	مصروفات وايرادات سنوات سابقة	3.16	.673	٢١	متوسط
٩	حصة الشركة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والتابعة	4.11	.449	١٠	هام
١٠	انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق أو قيمة الممتلكات و المصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد	4.13	.467	٨	هام
١١	جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الغير	3.98	.483	١١	هام
١٢	جدول بالقروض المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة	4.58	1.048	٤	هام جدا
١٣	جدول بالموجودات المقدمة للغير في كفالات أو ضمانات للقروض والتسهيلات المصرفية	3.92	.871	١٥	هام
١٤	جدول ببضاعة الأمانة للشركة لدى الغير	3.84	.491	١٦	هام
١٥	جدول ببضاعة الأمانة التي للغير لدى الشركة	3.95	.608	١٢	هام
١٦	جدول بالمعاملات مع أطراف ذات صلة	4.56	1.049	٥	هام جدا
١٧	تصنف المخزونات فرعيا حسب معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون" إلى أصناف مثل البضاعة و إمدادات الإنتاج والمواد و العمل قيد الانجاز و البضائع الجاهزة	4.58	1.048	٣	هام جدا
١٨	البيانات العمليات المتوقفة	3.95	.513	١٣	هام
١٩	الأصول والالتزامات المشروطة	4.14	.518	٧	هام
٢٠	الأحداث اللاحقة للميزانية	3.93	.775	١٤	هام
٢١	أسماء الشركات التابعة أو الزميلة	3.78	.913	١٩	هام
	الكلـــــــــــــــــــــــــــي	4.08	٧.47	١*	هام

- ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المستثمرون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات السابعة والثامنة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. يولي المستثمرون أهمية مرتفعة جداً للمعلومات المفصح عنها في الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية بخصوص ما يلي: الطريقة المتبعة في تقيم المخرون من البضاعة،

والقروض المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة، والمعاملات مع أطراف ذات صلة، وكذلك في المعلومات الخاصة بتصنيفات المخزون. وتعلل الباحثة هذه النتيجة في أن المستثمرين حريصون على الوقوف على تفاصيل للمعلومات التي تؤثر على أرباح الشركة من جهة، ومن ثم على التعاملات المالية التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والتي قد تكون لأغراضهم الخاصة في سياق سياسة إدارة الأرباح، وذلك بمنأى عن مصلحة المساهمين ومن ثم مصلحة المستثمرين المتوقعين.

٣. أما الارتفاع النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على بعض الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اختلاف وجهات نظر فئة المستثمرين حول الأهمية النسبية لبعض الايضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية، وهي الايضاحات المشار إليها في الجدول بالأرقام (٢، ١٢، ١٦، ١٧).

ثانياً: تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة من وجهة نظر المقرضين.

ضمن هذا المحور ستعالج الباحثة في البداية الأهمية النسبية التي يراها المقرضون لكل من البيانات المالية المنشورة الخمسة كل على حدة. ثم ستعالج بعد ذلك الأهمية النسبية لبنود المعلومات المفصلة التي يفصح عنها في كل بيان منها.

١. تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة كل على حده.

جدول رقم (١٠)

تقييم المحتوى المعلوماتي لكل بيان من البيانات المالية على حده من وجهة نظر المقرضين

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي.	٤.٢٣	٠.٥٠١	١	هام
2	المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل.	٤.٢١	٠.٤٣١	٢	هام
3	المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية.	٤.١٠	٠.٥٩٤	٤	هام
4	المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية.	٤.١١	٠.٥١٥	٣	هام
5	المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.	٣.٨٧	٠.٦١٥	٥	هام
الكلـــــــــــــــــــــــــي		**٤.١٠**	**٠.٤٧٦**	*	**هام**

يتضح من الجدول رقم (١٠) ما يلي:

١- إن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة الأهمية النسبية لجميع مجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من

وجهة نظر المقرضين قد بلغ (٤.١٠)، ويعبر المتوسط الكلي عن درجة هام نسبيا للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة ومجالاتها المتعددة حسب تقديرات عينة الدراسة من المقرضين.

٢- حقق المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٢٣)، تلاه في ذلك المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل بمتوسط حسابي (٤.٢١)، ثم المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية بمتوسط حسابي (٤.١١)، ثم جاء المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية بمتوسط حسابي (٤.١٠)، وأخيرا المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية بمتوسط حسابي (٣.٨٧) حسب تقديرات عينة الدراسة من المقرضين.

٣- احتلت المعلومات المفصح عنها في كل من بيان المركز المالي، وبيان الدخل، وبيان التدفقات النقدية المراكز الثلاث الأولى في السلم التفضيلي لفئة المقرضين، وتعلل الباحثة هذه النتيجة بأن تلك المعلومات تخدم أغراض هذه الفئة في تقييم قدرة الشركة على تسديد القرض وفوائده، بالاضافة إلى قدرتها على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتحقيق ذلك.

٤- أما الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة، فهو مؤشر لاتساق وجهات نظر فئة المقرضين حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لكل من البيانات المالية المطروحة في الجدول.

٢. تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية فرادى.

ب-النتائج المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المقرضين:

١- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي:

جدول رقم (١١)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المقرضين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	الممتلكات والمصانع و المعدات	4.58	.636	٣	هام جدا
2	الاستثمارات العقارية	4.02	.862	٨	هام
3	الأصول غير الملموسة	3.75	1.056	٩	هام
4	المخزون	4.60	.632	٢	هام جدا
5	الذمم التجارية المدينة و الذمم المدينة الأخرى	4.70	.516	١	هام جدا
6	النقد و النقد المعادل	4.33	.797	٥	هام
7	الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الأخرى	4.50	.816	٤	هام جدا
8	المخصصات	4.13	.757	٧	هام
9	حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية	3.45	.959	١٠	متوسط
10	رأس المال المصدر و الاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء	4.23	.800	٦	هام
	الكلـــــــــــــــــــــــــي	٣4.2	.501	*١	هام

- **ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.**

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المقرضون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرة التاسعة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. أعطى المقرضون أهمية نسبية مرتفعة لكل من: الممتلكات والمعدات، والمخزون، والذمم التجارية المدينة كونها تشكل أهم الضمانات التي في حال تسييلها تكفل لهم تحصيل القروض المقدمة للشركة، أما بالنسبة للذمم الدائنة فهي الأخرى ذات أهمية مرتفعة بالنسبة لهم كون الدائنون الآخرون هم من ينافسونهم على تحصيل القرض المقدم للشركة.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المقرضين حول الأهمية النسبية لبيان المركز المالي.

٢- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل:

جدول رقم (١٢)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المقرضين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	الإيراد	4.75	.439	١	هام جدا
2	تكلفة البضاعة المباعة	4.50	.716	٣	هام جدا
3	تكاليف التمويل	4.37	.628	٤	هام
4	نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية	3.97	.768	٧	هام

5	المصروف الضريبي	3.80	.853	٩	هام
6	الربح أو الخسارة ما بعد الضريبة من العمليات المتوقفة	4.25	.742	٥	هام
7	الربح أو الخسارة	4.60	.496	٢	هام جدا
8	الربح أو الخسارة المخصصة لحقوق الأقلية في الشركة التابعة	3.87	.822	٨	هام
9	الربح أو الخسارة المخصصة لأصحاب حقوق الأقلية في الشركة الأم	3.77	.920	١٠	هام
10	عائد السهم العادي EPS	4.23	.768	٦	هام
	الكلـــــــــي	4.21	١.43	٢*	هام

* ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المقرضين أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام.

٢. أعطى المقرضون للمعلومات الخاصة بكل من: الإيراد، وتكلفة البضاعة المباعة، والربح والخسارة أهمية مرتفعة كونها مؤشر على مستوى الأداء التشغيلي للشركة، ومن ثم مؤشر لمدى قدرتها على تسديد القروض المستحقة لهم على الشركة.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المقرضين حول الأهمية النسبية لبيان الدخل.

٣- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية:

جدول رقم (١٣)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المقرضين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	رصيد الأرباح المحتجزة	4.23	.620	٣	هام
2	الربح أو الخسارة للفترة	4.55	.639	١	هام جدا
3	كل بند من بنود الدخل أو المصروف كما هو مطلوب من المعايير الأخرى أو التفسيرات التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين و إجمالي هذه البنود	3.93	.730	٤	هام
4	إجمالي الدخل و المصرف للفترة	4.27	.816	٢	هام
5	الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الرئيسية	3.53	1.198	٥	متوسط
	الكلـــــــــــــــــــــــي	4.10	٤.59	٤*	هام

- ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المقرضون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرة الخامسة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة الثانية والمتعلقة "بالربح أو الخسارة للفترة" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٥٥) وانحراف معياري (٠.٦٣٩)، فيما حققت الفقرة الخامسة والمتعلقة "بالأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الرئيسية" أدنى درجة

أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٥٣) وانحراف معياري (١.١٩٨). وتعلل الباحثة هذه النتيجة من منطلق أن "الربح أو الخسارة للفترة" يعكس قدرة الشركة على توليد الدخل ذاتياً، وزيادة حقوق الملكية من أرباحها المتحققة، وبالتالي دعم المركز المالي للشركة و قدرتها على سداد القروض الممنوحة لها.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المقرضين حول الأهمية النسبية لبيان حقوق الملكية.

٤- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية:

جدول رقم (١٤)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المقرضين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
١	المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات	4.55	.504	١	هام جدا
٢	المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات	4.50	.555	٢	هام جدا
٣	المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيراد الآخر	3.65	.864	١١	متوسط
٤	المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها	3.58	.844	١٢	متوسط
٥	المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى	4.02	.862	٨	هام
٦	المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة و الأصول طويلة الأجل الأخرى	4.13	.791	٥	هام
٧	المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى	4.08	.730	٧	هام
٨	المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع المشتركة	٩4.0	.829	٦	هام
٩	المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى	3.93	.859	١٠	هام

١٠	**المدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء أو رد أسهم المشروع**	**3.95**	**.959**	**٩**	**هام**
١١	**المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراضات قصيرة أو طويلة الأجل**	**4.32**	**.656**	**٤**	**هام**
١٢	**المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة**	**4.45**	**.639**	**٣**	**هام**
	الكلـــــــــــــــــــــــــــــــي	**١4.1**	**.515**	**٣***	**هام**

*** ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.**

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المقرضون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات الثالثة والرابعة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة الأولى والمتعلقة "بالمقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٥٥)، فيما حققت الفقرة الرابعة والمتعلقة "بالمدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٥٨). وترى الباحثة في تفسير هذه النتيجة أن ذلك يعكس وجود وعي لدى المقرضين بأهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيليه الرئيسة في الشركات، وهذا بدوره يعزز من قدرتهم على سداد التزامهم لدى المقرضين.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المقرضين حول الأهمية النسبية لبيان التدفقات النقدية.

٥- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية:

جدول رقم (١٥)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المقرضين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
١	الفروض الأساسية المعدة بناءً عليها البيانات المالية المنشورة للشركة	4.15	.975	٢	هام
٢	الطريقة المتبعة في تقييم المخزون من البضاعة	4.02	.800	٧	هام
٣	الطريقة المتبعة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية	3.95	.846	٩	هام
٤	الطريقة المتبعة في استهلاك الموجودات الثابتة	3.93	.888	١٠	هام
٥	الطريقة المتبعة في إطفاء الموجودات غير الملموسة	3.65	1.099	١٨	متوسط
٦	الطريقة المتبعة في تقييم الاستثمارات العقارية	3.78	1.025	١٥	هام
٧	جدول مفصل لاستهلاكات الموجودات الثابتة	3.80	.883	١٣	هام
٨	مصروفات وايرادات سنوات سابقة	3.88	.791	١٢	هام
٩	حصة الشركة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والتابعة	4.08	.764	٣	هام
١٠	انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق أو قيمة الممتلكات و المصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد	3.88	.791	١١	هام
١١	جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الغير	4.05	.986	٤	هام
١٢	جدول بالقروض المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة	4.03	.768	٦	هام
١٣	جدول بالموجودات المقدمة للغير في كفالات أو ضمانات للقروض والتسهيلات المصرفية	3.95	.815	٨	هام
١٤	جدول ببضاعة الأمانة للشركة لدى الغير	3.60	.871	٢٠	متوسط
١٥	جدول ببضاعة الأمانة التي للغير لدى الشركة	3.63	.705	١٩	متوسط
١٦	جدول بالمعاملات مع أطراف ذات صلة	3.55	.714	٢١	متوسط
١٧	تصنف المخزونات فرعيا حسب معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون" إلى أصناف مثل البضاعة و إمدادات الإنتاج و المواد و العمل قيد الانجاز و البضائع الجاهزة	3.72	1.037	١٦	متوسط
١٨	البيانات العمليات المتوقفة	3.70	.966	١٧	متوسط

١٩	الأصول والالتزامات المشروطة	3.78	1.050	١٤	هام
٢٠	الأحداث اللاحقة للميزانية	4.03	.862	٥	هام
٢١	أسماء الشركات التابعة أو الزميلة	4.22	.733	١	هام
	الكلـــــــــــــــــــي	3.87	.615	٥*	هام

• ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول إعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المقرضون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات الخامسة، الرابعة عشرة، الخامسة عشرة، السادسة عشرة، السابعة عشرة والثامنة عشرة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة الحادية والعشرون والمتعلقة "بأسماء الشركات التابعة أو الزميلة" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٢٢) وانحراف معياري (٠.٧٣٣)، فيما حققت الفقرة السادسة عشرة والمتعلقة "بتصنيف المخزونات فرعيا حسب معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون" إلى أصناف مثل البضاعة وإمدادات الإنتاج والمواد و العمل قيد الانجاز والبضائع الجاهزة" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٥٥) وانحراف معياري (٠.٧١٤). وتعلل الباحثة النتيجة السابقة بما يلي:

- للتأكد من قبل المقرضين من وجود تعاملات قد تؤثر على المركز المالي لتلك الشركات، وذلك تحسبا لوجود معاملات مالية وتجارية وهمية أو حقيقة بين الشركة المقترضة وتلك الشركات قد تؤثر على وضعية القروض الممنوحة من قبل المقرضين للشركة.

- وجود عمليات بيع في البيانات المالية بين هذه الشركات مما يزيد من نسبة الايراد لدى الشركة وزيادة أرباحها ومن الممكن أن تكون عمليات بيع وهمية.

٣. أما الانخفاض النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اتساق وجهات نظر فئة المقرضين حول الأهمية النسبية للايضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

ثالثاً: تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

ضمن هذا المحور ستعالج الباحثة في البداية الأهمية النسبية التي يراها مدققو الحسابات الخارجيون لكل من البيانات المالية المنشورة الخمسة كل على حدة. ثم ستعالج بعد ذلك الأهمية النسبية لبنود المعلومات المفصلة التي يفصح عنها في كل بيان منها.

١. تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة كل على حده.

جدول رقم (١٦)

تقييم المحتوى المعلوماتي لكل بيان من البيانات المالية على حده من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي.	٣.٦٧	١.١٥٢	٥	متوسط الأهمية
2	المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل.	٣.٨٥	٠.٩٣٦	١	هام
3	المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية.	٣.٨٤	٠.٩٥٣	٢	هام
4	المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية.	٣.٨٣	٠.٨٣٧	٣	هام
5	المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.	٣.٧٨	٠.٨٩٦	٤	هام
الكلـــــــــــــــــــــــــي		**٣.٧٩**	**٠.٨٨٠**	*	**هام**

يتضح من الجدول رقم (١٦) ما يلي:

١- إن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة الأهمية النسبية لجميع مجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين قد بلغ (٣.٧٩) وبانحراف معياري (٠.٨٨٠)، ويعبر المتوسط الكلي عن درجة هام نسبيا للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة ومجالاتها المتعددة حسب تقديرات عينة الدراسة من المدققين.

٢- حقق المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٨٥)، تلاه المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية بمتوسط حسابي (٣.٨٤)، ثم المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية بمتوسط حسابي (٣.٨٣)، ثم المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية بمتوسط حسابي (٣.٧٨)، وأخيرا المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي بمتوسط حسابي (٣.٦٧) حسب تقديرات عينة الدراسة من المدققين.

٣- يعبر المتوسط الحسابي للأهمية النسبية عن درجة هام نسبيا لكل مجال من مجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حسب تقديرات عينة الدراسة من المدققين.

٤- يلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية للأهمية النسبية لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حسب تقديرات عينة الدراسة من المدققين كانت متقاربة مما يشير إلى أن وجهات نظر أفراد العينة كانت متسقة حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لتلك البيانات، كما يؤيد هذا الاتساق أيضاً

الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية لجميع المجالات وذلك فيما عدا ذلك الخاص ببيان المركز المالي حيث كان مرتفعاً نسبياً، مما يشير إلى وجود اختلاف بين وجهات نظرهم تجاه أهميته النسبية.

٢. تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية فرادى.

ج- النتائج المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين:

١- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي:

جدول رقم (١٧)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	الممتلكات والمصانع والمعدات	3.88	1.272	١	هام
2	الاستثمارات العقارية	3.78	1.166	٣	هام
3	الأصول غير الملموسة	3.58	1.341	٧	متوسط
4	المخزون	3.68	1.253	٥	متوسط
5	الذمم التجارية المدينة و الذمم المدينة الأخرى	3.80	1.278	٢	هام
6	النقد و النقد المعادل	3.54	1.358	٩	متوسط
7	الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الأخرى	3.76	1.287	٤	هام
8	المخصصات	3.56	1.181	٨	متوسط
9	حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية	3.48	1.374	١٠	متوسط
10	رأس المال المصدر و الاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء	3.62	1.227	٦	متوسط
	الكلـــــــــــــــــــــي	٧3.6	1.152	*٥	متوسط

- **ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.**

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المدققون وباختلاف ملموس عن الفئتين الأخريين أن ٧٠% من البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان المركزالمالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هي متوسطة الأهمية وأن ٣٠% فقط من تلك البيانات هامة.

٢. وقد حققت الفقرة الأولى والمتعلقة "بالممتلكات، المصانع والمعدات" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٨٨)، فيما حققت الفقرة التاسعة والمتعلقة "بحقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٤٨). وتعلل الباحثة ما تقدم بأن اهتماماتهم موجهة بالدرجة الأولى نحو الافصاح عن بنود المعلومات ذات القيم المالية المرتفعة، وذلك تمشياً مع قاعدة الأهمية النسبية Materiality، التي عادةً ما يسترشدون بها في تنفيذ مهمة تدقيق حسابات الشركة الصناعية.

٣. أما الارتفاع النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اختلاف وجهات نظر فئة مدققي الحسابات الخارجيين حول الأهمية النسبية لبيان المركز المالي.

٢- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل:

جدول رقم (١٨)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	الإيراد	4.10	1.074	١	هام
2	تكلفة البضاعة المباعة	3.82	1.137	٧	هام
3	تكاليف التمويل	4.00	1.010	٢	هام
4	نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية	3.98	1.020	٣	هام
5	المصروف الضريبي	3.82	1.320	٦	هام
6	الربح أو الخسارة ما بعد الضريبة من العمليات المتوقفة	3.86	1.229	٥	هام
7	الربح أو الخسارة	3.72	1.144	٨	متوسط
8	الربح أو الخسارة المخصصة لحقوق الأقلية في الشركة التابعة	3.68	1.301	٩	متوسط
9	الربح أو الخسارة المخصصة لأصحاب حقوق الأقلية في الشركة الأم	3.92	1.140	٤	هام
10	عائد السهم العادي EPS	3.50	1.093	١٠	متوسط
	الكلـــــــــــــــــــــــي	٥3.8	٦.93	*١	هام

* ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المدققون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات السابعة، الثامنة والعاشرة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة الأولى والمتعلقة "بالإيراد" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.١٠)، فيما حققت الفقرة العاشرة والمتعلقة "بعائد السهم العادي EPS" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٥٠). وتعلل الباحثة هذه النتيجة من منطلق حرص المدقق على التأكد من مبلغ المبيعات أو الإيرادات وأحقية الشركة فيه وقدرتها على تحصيله.

٣. أما الارتفاع النسبي بالانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة هو مؤشر على اختلاف وجهات نظر فئة مدققي الحسابات الخارجيين حول الأهمية النسبية لبيان الدخل.

٣- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية:

جدول رقم (١٩)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
1	رصيد الأرباح المحتجزة	3.84	1.131	٤	هام
2	الربح أو الخسارة للفترة	٦3.9	1.195	١	هام
3	كل بند من بنود الدخل أو المصروف كما هو مطلوب من المعايير الأخرى أو التفسيرات التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين و إجمالي هذه البنود	٥3.9	1.124	٢	هام
4	إجمالي الدخل و المصرف للفترة	3.58	1.214	٥	متوسط
5	الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الرئيسية	3.86	1.050	٣	هام
	الكلـــــــــــــــــــي	3.84	٣.95	*٢	هام

• ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المدققون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرة الرابعة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة الثانية والمتعلقة "بالربح أو الخسارة للفترة" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٩٦)، فيما حققت الفقرة الرابعة والمتعلقة "بإجمالي الدخل والمصروف للفترة" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٥٨).

٣. أما الارتفاع النسبي في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اختلاف وجهات نظر فئة مدققي الحسابات الخارجيين حول الأهمية النسبية لبيان حقوق الملكية.

٤- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية:

جدول رقم (٢٠)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
١	المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات	4.08	.944	١	هام
٢	المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات	3.80	1.161	٨	هام
٣	المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيراد الآخر	3.82	1.155	٧	هام

٤	المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها	3.64	1.191	١٢	متوسط
٥	المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى	3.86	1.088	٥	هام
٦	المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة و الأصول طويلة الأجل الأخرى	3.94	1.058	٢	هام
٧	المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى	3.84	1.113	٦	هام
٨	المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع المشتركة	3.90	.909	٣	هام
٩	المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى	3.80	.969	٩	هام
١٠	المدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء أو رد أسهم المشروع	3.74	1.139	١٠	متوسط
١١	المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراضات قصيرة أو طويلة الأجل	3.66	.917	١١	متوسط
١٢	المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة	3.88	1.003	٤	هام
	الكلـــــــــــــــــــــــــي	3.83	.837	*٣	هام

* ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المدققون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات الرابعة،العاشرة والحادية عشرة حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة الأولى والمتعلقة "بالمقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٠٨)، فيما حققت الفقرة الرابعة والمتعلقة "بالمدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٣.٦٤). وتعلل الباحثة النتائج أعلاه من كون المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات، والمقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمعدات ومن ثم

المقبوضات النقدية من بيع أدوات حق الملكية وأدوات الدين هي بمثابة مصادر النقد الرئيسية في الشركة.

٣. أما الارتفاع النسبي بالانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة مؤشر على اختلاف وجهات نظر فئة مدققي الحسابات الخارجيين حول الأهمية النسبية لبيان التدفقات النقدية، مع وجود اختلاف طفيف في وجهات النظر حول الفقرات الأولى والثامنة والتاسعة.

٥- النتائج المتعلقة بمجال المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية:

جدول رقم (٢١)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية النسبية
١	الفروض الأساسية المعدة بناءً عليها البيانات المالية المنشورة للشركة	3.92	.986	٥	هام
٢	الطريقة المتبعة في تقييم المخزون من البضاعة	3.98	.869	٢	هام
٣	الطريقة المتبعة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية	3.80	.969	٩	هام
٤	الطريقة المتبعة في استهلاك الموجودات الثابتة	3.80	1.030	١٠	هام
٥	الطريقة المتبعة في إطفاء الموجودات غير الملموسة	3.78	1.036	١١	هام
٦	الطريقة المتبعة في تقييم الاستثمارات العقارية	4.02	.958	١	هام
٧	جدول مفصل لاستهلاكات الموجودات الثابتة	3.66	1.118	١٨	متوسط
٨	مصروفات وايرادات سنوات سابقة	3.88	.961	٦	هام
٩	حصة الشركة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والتابعة	3.68	1.077	١٥	متوسط
١٠	انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق أو قيمة الممتلكات و المصانع والمعدات إلى المبلغ القابل	3.78	.996	١٢	هام

	للاسترداد				
١١	جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الغير	3.92	.922	٤	هام
١٢	جدول بالقروض المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة	3.72	1.213	١٤	متوسط
١٣	جدول بالموجودات المقدمة للغير في كفالات أو ضمانات للقروض والتسهيلات المصرفية	3.96	1.142	٣	هام
١٤	جدول ببضاعة الأمانة للشركة لدى الغير	3.60	1.178	٢٠	متوسط
١٥	جدول ببضاعة الأمانة التي للغير لدى الشركة	3.84	1.095	٧	هام
١٦	جدول بالمعاملات مع أطراف ذات صلة	3.66	1.206	١٧	متوسط
١٧	تصنف المخزونات فرعيا حسب معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون" إلى أصناف مثل البضاعة و إمدادات الإنتاج و المواد و العمل قيد الانجاز و البضائع الجاهزة	3.80	1.278	٨	هام
١٨	البيانات العمليات المتوقفة	3.68	1.285	١٦	متوسط
١٩	الأصول والالتزامات المشروطة	3.76	1.255	١٣	هام
٢٠	الأحداث اللاحقة للميزانية	3.64	1.225	١٩	متوسط
٢١	أسماء الشركات التابعة أو الزميلة	3.58	1.295	٢١	متوسط
الكلـــــــــــــــــــي		3.78	٦.89	*٤	هام

- ترتيب المجال بالنسبة لمجالات المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الأخرى.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

١. يرى المدققون أن البيانات الخاصة بالمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هامة بشكل عام باستثناء الفقرات السابعة، التاسعة، الثانية عشرة، الرابعة عشرة، السادسة عشرة الثامنة عشرة، العشرين والحادية والعشرين حيث كانت درجة أهميتها النسبية متوسطة.

٢. وقد حققت الفقرة السادسة والمتعلقة "بالطريقة المتبعة في تقييم الاستثمارات العقارية" أعلى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي (٤.٠٢)، تلتها في ذلك الفقرة الثانية وهي "الطريقة المتبعة في تقييم المخزون" بمتوسط حسابي (٣.٩٨)، فيما حققت الفقرة الحادية والعشرون والمتعلقة "بأسماء الشركات التابعة أو الزميلة" أدنى درجة أهمية نسبية بمتوسط حسابي

(٣.٥٨). وتعلل الباحثة النتائج بسبب حرص المدققين على التأكد من صحة الطريقة المتبعة في تقييم كل من الاستثمارات العقارية والمخزون، كون هذين البندين الأكثر عرضة للتلاعب في قيمهما لدى ممارسة الشركات سياسة إدارة الأرباح، خصوصاً في ظل الارتفاع المبالغ فيه وما شهدته عمليات تقييم الاستثمارات العقارية مؤخراً، ووجود عمليات كبيرة في التلاعب في تقييم الاستثمارات العقارية مما يؤدي الى زيادة حجم الموجودات بطريقة وهمية عند الزيادة في قيمة الاستثمارات العقارية التي تملكها الشركة.

٣. أما التشتت في الانحرافات المعيارية للإجابة على الفقرات المشمولة بالدراسة فهو مؤشر على اختلاف وجهات نظر فئة مدققي الحسابات الخارجيين حول الأهمية النسبية للايضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

جدول رقم (٢٢)

مقارنة بين وجهات نظر الفئات المشمولة بالدراسة تجاه الأهمية النسبية للمحتوى المعلومات للبيانات المالية المنشورة كل على حده

م	البيانات المالية	المستثمرون		المقرضون		المدققون		العينة جميعها كوحدة واحدة	
		الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
١	المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي	٣.٩٢	هام	٤.٢٣	هام	٣.٦٧	متوسط	٣.٩٢	هام
٢.	المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل	٤.٠٤	هام	٤.٢١	هام	٤.٨٥	هام جداً	٤.٠٢	هام
٣.	المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية	٤.٠٠	هام	٤.١٠	هام	٣.٨٤	هام	٣.٩٨	هام
٤	المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية	٣.٨٩	هام	٤.١١	هام	٣.٨٣	هام	٣.٩٣	هام
٥	المحتوى المعلوماتي لبيان الإيضاحات والملاحظات	٤.٠٨	هام	٣.٨٧	هام	٣.٧٨	هام	٣.٩٦	هام
٦	**المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية جميعها كوحدة**	**٤**	**هام**	**٤.١٠**	**هام**	**٣.٧٩**	**هام**	**٣.٩٦**	**هام**

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

١. تلتقي جميع الفئات المشمولة بالدراسة (المستثمرون، والمحللون الماليون، ومدققو الحسابات الخارجيون) على أن البيانات المالية المنشورة الخمسة وباعتبارها معاً كوحدة واحدة هي مصدر أساس لاتخاذ القرارات المالية سواء أكان في مجال الاستثمار أم في مجال الاقراض. لكن يوجد تفاوت بين نظرة كل فئة منها على حده حول الأهمية النسبية لتلك البيانات كمجموعة واحدة، إذ يتقارب تقييم مستوى أهميتها لدى فئتي المستثمرين والمقرضين أكبر مما هو الحال بالنسبة لمدققي الحسابات.

٢. لكن الأهمية النسبية لكل من تلك البيانات على حده يتفاوت تقييمها بين فئة وأخرى من فئات عينة الدراسة، فالمستثمرون مثلاً يولون جل اهتمامهم للمحتوى المعلوماتي لكل من الإيضاحات والملاحظات، ولبيان الدخل، في حين يولي المقرضون اهتماماً أكبر نحو معلومات بيان المركز المالي وبيان الدخل. أما مدققو الحسابات الخارجيون فيولون اهتمامهم الأكبر نحو معلومات بيان الدخل وبفرق ملموس عما يولونه للمعلومات التي تعرضها البيانات المالية الأخرى.

٣. من جانب آخر فإن نظرة مقارنة بين الأوساط الحسابية للمحتوى الإعلامي لكل بيان من البيانات المالية على حدة والتي تمثل نظرة كل فئة من تلك الفئات حول الأهمية النسبية لمحتواه الإعلامي، تكشف عن العلاقة الوثيقة التي تربط بين طبيعة ونوع المعلومات من جهة والغرض من استخدامها من جهة أخرى. فبالنسبة لبيان المركز المالي مثلاً كان المتوسط الحسابي لأهميته النسبية من وجهة نظر المقرضين وهو ٤.٢٣ يفوق بحد ملموس الوسط الحسابي لأهميته النسبية بالنسبة لكل من المستثمرين ومدققي الحسابات وهما ٣.٩٢

و ٣.٦٧. ذلك لأن جل المؤشرات المالية التي يعتمد عليها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي في تقييم السيولة والملاءة للمقترض، يتم اشتقاقها عادةً من بيان المركز المالي. كما ينطبق الحال نفسه على بيان التدفقات النقدية ومتوسطاتها على التوالي بالنسبة للفئات الثلاث ٣.٨٩، ٤.١١، ٣.٨٣، تكشف عن أن فئة المقرضين تولي مرة أخرى اهتماماً واضحاً للمحتوى الإعلامي لذلك البيان، لأن تقييم قدرة المقترض على تسديد القرض وفوائده يرتبط بشكل كبير بقدرة الشركة المقترضة على توليد التدفقات النقدية الكافية لهذا الغرض.

٤. بالنسبة لبيان الدخل كان التفاوت الواضح في تقييم أهميته النسبية وبوسط حسابي ٤.٨٥ هو لفئة المدققين، وربما يرتبط ذلك بطبيعة مهمة المدقق الخارجي، وكذلك بطبيعة الظروف الحالية التي تعيشها الشركات التي يدققون حساباتها بسبب آثار وتداعيات الأزمة المالية التي كان انعكاسها الأكبر على أرباح تلك الشركات. وهذا ما جعل جل اهتمام المدققين خلال هذه المرحلة منصباً على تقييم ربحية الشركات. لكن ما يثير التساؤل في نفس السياق هو أن فئة المستثمرين كانت الأقل في تقييمها للأهمية النسبية لمعلومات بيان الدخل، على عكس ما هو متعارف عليه من أن هذه الفئة هي التي عادة ما تولي اهتماماً أكبر بالأرباح، لكن ربما تعود هذه النتيجة مرة أخرى للظروف الآنية التي تعيشها الشركات المساهمة العامة الأردنية بفعل آثار وتداعيات الأزمة المالية، إذ انعكست آثارها على أسعار الأسهم في البورصة وشجعت من شيوع ظاهرة المضاربة في التعامل بتلك الأسهم، وبقدر جعل قرارات الوسطاء الماليين (المستثمرين) في تداول تلك الأسهم لا يعتمد على نتائج أعمال تلك

الشركات كما يجب من الناحية النظرية، وإنما على الإشاعات والتسريبات الخاصة، وهذا ما أفقد المحتوى الإعلامي لبيان الدخل جزءاً من قيمته المعلوماتية كمصدر لقرار الاستثمار في البورصة.

٥. من وجهة نظر عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة يمكن ترتيب البيانات المالية المنشورة تنازلياً وفق أهميتها النسبية كما يلي:

- المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل
- المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية
- المحتوى المعلوماتي للايضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية
- المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية
- المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي

ثانياً: التحليل الاستنتاجي للدراسة

اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية:

لقد تم استخدام تحليل التبايـــن الأحـــادي (One Way Anova) لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها عند مستوى دلالة إحصائية (α=0.05)، وذلك بهدف التحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

وكانت قاعدة القرار لرفض أو قبول الفرضية العدمية لهذا الاختبار على النحو التالي:

١. ترفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، أو إذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية Sig أقل من قيمة مستوى المعنوية وهو (α=0.05).

٢. لا ترفض الفرضية العدمية (تقبل) إذا كانت قيمة F المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، أو إذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية Sig أكبر من قيمة مستوى المعنوية وهو (α=0.05).

كما تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (Tukey) لتحديد فئات عينة الدراسة التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية (α=0.05).

فرضية الدراسة الرئيسة:

الفرضية العدمية (H_o): لا يختلف المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

الفرضية البديلة (H_a): يختلف المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

وقد تم اختبار الفرضية الرئيسة من خلال الفرضيات الفرعية الخمس المنبثقة عنها كمايلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية العدمية (ho1): لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (٢٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان المركز المـــالي من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.	نتيجة الفرضية العدمية
بين المجموعات	٦.٩٥٨	٢	٣.٤٧٩	٧.٩٨٩	٠.٠٠٠	الرفض
داخل المجموعات	٧٩.٢٥٢	١٨٢	٠.٤٣٥			
الكلي	٨٦.٢١٠	١٨٤				

استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان المركز المـــالي من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

وقد كشف هذا الاختبار عن أن قيمة (F) المحسوبة وهي (٧.٩٨٩) تقضي برفض الفرضية العدمية الأولى ho1 وقبول الفرضية البديلة، وبما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للاختبار وهو (α=0.05) بين تقييم الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة للأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي.

ولتحديد فئات عينة الدراسة من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان المركز المـــالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية (α=٠.٠٥) تم تطبيق اختبار (Tukey) للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (٢٤)

اختبار Tukey لتحديد فئات عينة الدراسة التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

الفئة	المتوسط الحسابي	المستثمرون	المقرضون	مدققو الحسابات الخارجيون
المستثمرون	٣.٩٢		0.31*	
المقرضون	٤.٢٣	0.31*		0.56*
مدققو الحسابات الخارجيون	٣.٦٧		0.56*	

يظهر الجدول أعلاه أن الفروق حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان المركز المالي كانت بين المقرضين من جهة والمستثمرين ومدققي الحسابات الخارجيين من جهة أخرى ولصالح المقرضين، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥). وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية للفرضية الفرعية أعلاه وقبول الفرضية البديلة لها،أي أنه يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين .

الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية العدمية (ho2): لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين .

جدول رقم (٢٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان الدخل من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين

بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.	نتيجة الفرضية العدمية
بين المجموعات	٣.١٣٢	٢	١.٥٦٦	٤.٩٩٦	٠.٠٠٨	الرفض
داخل المجموعات	٥٧.٠٤٧	١٨٢	٠.٣١٣			
الكلي	٦٠.١٧٩	١٨٤				

استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان الدخل من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين .

وقد كشف هذا الاختبار عن أن قيمة (F) المحسوبة وهي (٤.٩٩٦) تقضي برفض الفرضية العدمية الثانية ho2 وقبول الفرضية البديلة، وبما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للاختبار وهو (α=0.05) بين تقييم الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة للأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان الدخل.

ولتحديد فئات عينة الدراسة من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية (α=٠.٠٥) تم تطبيق اختبار (Tukey) كما يلي:

جدول رقم (٢٦)

اختبار Tukey لتحديد فئات عينة الدراسة التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان الدخل بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

الفئة	المتوسط الحسابي	المستثمرون	المقرضون	مدققو الحسابات الخارجيون
المستثمرون	٤.٠٤			
المقرضون	٤.٢١			0.37*
مدققو الحسابات الخارجيون	٣.٨٤		0.37*	

يظهر الجدول أعلاه أن الفروق حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان الدخل كانت بين المقرضين من جهة ومدققي الحسابات الخارجيين من جهة أخرى ولصالح المقرضين، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥)، أما فئة المستثمرين فلم تظهر أي فرق في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان الدخل مع الفئات الاخرى.

وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية للفرضية الفرعية أعلاه وقبول الفرضية البديلة لها، أي أنه يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين .

الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية العدمية (ho3): لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (٢٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.	نتيجة الفرضية العدمية
بين المجموعات	١.٦١٢	٢	٠.٨٠٦	٢.٣٦٩	٠.٠٩٦	القبول
داخل المجموعات	٦١.٩١٨	١٨٢	٠.٣٤٠			
الكلي	٦٣.٥٣٠	١٨٤				

استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان حقوق الملكية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين .

وقد كشف هذا الاختبار عن أن قيمة (F) المحسوبة وهي (٢.٣٦٩) تقضي بقبول الفرضية العدمية الثالثة ho3 ورفض الفرضية البديلة، وبما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للاختبار وهو (α=0.05) بين تقييم الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة للأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية العدمية (ho4): لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (٢٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان التدفقات النقدية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبارF المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.	نتيجة الفرضية العدمية
بين المجموعات	١.٨١٠	٢	٠.٩٠٥	٣.٢٠٣	٠.٠٤٣	الرفض
داخل المجموعات	٥١.٤٢٤	١٨٢	٠.٢٨٣			
الكلي	٥٣.٢٣٤	١٨٤				

استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان التدفقات النقدية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين .

وقد كشف هذا الاختبار عن أن قيمة (F) المحسوبة وهي (٣.٢٠٣) تقضي برفض الفرضية العدمية الرابعة ho4 وقبول الفرضية البديلة، وبما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للاختبار وهو (α=0.05) بين تقييم الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة للأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية.

ولتحديد فئات عينة الدراسة من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية (α=٠.٠٥) تم تطبيق اختبار (Tukey) كمايلي:

جدول رقم (٢٩)

اختبار Tukey لتحديد فئات عينة الدراسة التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

الفئة	المتوسط الحسابي	المستثمرون	المقرضون	مدققو الحسابات الخارجيون
المستثمرون	٣.٨٩			
المقرضون	٤.١٠			0.26*
مدققو الحسابات الخارجيون	٣.٨٣		0.26*	

يظهر الجدول أعلاه أن الفروق حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان التدفقات النقدية كانت بين المقرضين من جهة ومدققي الحسابات الخارجيين من جهة أخرى ولصالح المقرضين، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥)، أما فئة المستثمرين فلم تظهر أي فرق في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان التدفقات النقدية مع الفئات الأخرى.

وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية للفرضية الفرعية أعلاه وقبول الفرضية البديلة لها،أي أنه يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين .

الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية العدمية (ho5): لا يختلف المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (٣٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.	نتيجة الفرضية العدمية
بين المجموعات	٣.٣٢٦	٢	١.٦٦٣	٤.٠١٤	٠.٠٢٠	الرفض
داخل المجموعات	٧٥.٤٠٦	١٨٢	٠.٤١٤			
الكلي	٧٨.٧٣٢	١٨٤				

استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

وقد كشف هذا الاختبار عن أن قيمة (F) المحسوبة وهي (٤.٠١٤) تقضي برفض الفرضية العدمية الخامسة ho5 وقبول الفرضية البديلة، وبما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للاختبار وهو (α=0.05) بين تقييم الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة للأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

ولتحديد فئات عينة الدراسة من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (α=٠.٠٥) تم تطبيق اختبار (Tukey) كمايلي:

جدول رقم (٣١)

اختبار Tukey لتحديد فئات عينة الدراسة التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيان للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

الفئة	المتوسط الحسابي	المستثمرون	المقرضون	مدققو الحسابات الخارجيون
المستثمرون	٤.٠٨			0.06*
المقرضون	٣.٨٧			
مدققو الحسابات الخارجيون	٣.٧٨	0.06*		

يظهر الجدول أعلاه أن الفروق حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية كانت بين المستثمرين من جهة ومدققي الحسابات الخارجيين من جهة أخرى ولصالح المستثمرين، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥)، أما فئة المقرضين فلم تظهر أي فرق في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية مع الفئات الأخرى.

وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية للفرضية الفرعية أعلاه وقبول الفرضية البديلة لها،أي أنه يختلف المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة:

جدول رقم (٣٢)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبارF المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.	نتيجة الفرضية العدمية
بين المجموعات	٢.٠٤٢	٢	١.٠٢١	٣.٥٣٦	٠.٠٣١	الرفض
داخل المجموعات	٥٢.٥٥٨	١٨٢	٠.٢٨٩			
الكلي	٥٤.٦٠١	١٨٤				

استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

وقد كشف هذا الاختبار عن أن قيمة (F) المحسوبة وهي (٣.٥٣٦) تقضي برفض الفرضية العدمية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة، وبما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للاختبار وهو (α=0.05) بين تقييم الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة للأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. ولتحديد فئات عينة الدراسة من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية (α=٠.٠٥) تم تطبيق اختبار (Tukey) كمايلي:

جدول رقم (٣٣)

اختبار Tukey لتحديد فئات عينة الدراسة التي تختلف في وجهات النظر حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمستوى معنوية (α=٠.٠٥)

الفئة	المتوسط الحسابي	المستثمرون	المقرضون	مدققو الحسابات الخارجيون
المستثمرون	٤.٠٠			
المقرضون	٤.١٠			0.09*
مدققو الحسابات الخارجيون	٣.٧٩		0.09*	

يظهر الجدول أعلاه أن الفروق حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية كانت بين المقرضين من جهة ومدققي الحسابات الخارجيين من جهة أخرى ولصالح المقرضين، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥)، أما فئة المستثمرين فلم تظهر أي فرق في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة مع الفئات الأخرى.

بناء على اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة والفرضيات الفرعية الخمس المنبثقة عنها، حيث تم رفض جميع الفرضيات العدمية للفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية، وقبول الفرضيات البديلة باستثناء الفرضية الفرعية الثالثة والخاصة بالمحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية حيث لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لبيـــان حقوق الملكية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين. يمكن أن نستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات، وأن حالة عدم التماثل تظهر جليا بين المقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات
- التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات بناءً على ما تم استعراضه في الفصول السابقة من الدراسة، وهي كالتالي:

١. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن مجال المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل يشكل أعلى درجة أهمية نسبية، وأن بيان المركز المالي يمثل أقل درجة أهمية نسبية من وجهة نظر عينة الدراسة، جميعها كوحدة واحدة.

٢. أوضحت تقديرات عينة الدراسة حول مجال المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي أن الفقرات المتعلقة بـــ "الممتلكات، المصانع، المعدات" تمثل أعلى درجة أهمية نسبية من وجهة نظر العينة، في حين أن الفقرة المتعلقة بـــ "حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية" شكلت أدنى درجة أهمية نسبية طبقاً لآراء عينة الدراسة.

٣. كما أكدت إجابات عينة الدراسة حول مجال المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل أن الفقرات المتعلقة بـــ "الإيراد" تمثل أعلى درجة أهمية نسبية من وجهة نظر العينة، في حين أن الفقرة المتعلقة بـــ "المصروف الضريبي" شكلت أدنى درجة أهمية نسبية طبقاً لآراء عينة الدراسة.

٤. وأوضحت تقديرات عينة الدراسة حول مجال المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية أن الفقرات المتعلقة بـــ "الربح أو الخسارة للفترة" تمثل أعلى درجة أهمية نسبية من وجهة نظر العينة، في حين أن الفقرة المتعلقة بـــ "الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية" شكلت أدنى درجة أهمية نسبية طبقاً لآراء عينة الدراسة.

٥. كما بينت تقديرات عينة الدراسة حول مجال المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية أن الفقرات المتعلقة بـــ "المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات" تمثل أعلى درجة أهمية نسبية من وجهة نظر العينة، في حين أن الفقرة المتعلقة بـــ "المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها" شكلت أدنى درجة أهمية نسبية طبقاً لآراء عينة الدراسة.

٦. وأخيراً، أوضحت تقديرات عينة الدراسة حول مجال المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية أن الفقرات المتعلقة بـــ "الفروض الأساسية المعدة بناءً عليها البيانات المالية المنشورة للشركة" تمثل أعلى درجة أهمية نسبية من وجهة نظر العينة، في حين أن الفقرة المتعلقة بـــ "مصروفات وإيرادات سنوات سابقة" شكلت أدنى درجة أهمية نسبية طبقاً لآراء عينة الدراسة.

٧. فيما يتعلق باختبار فرضيات الدراسة أظهرت نتائج إجابات عينة الدراسة أنه يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

٨. كما أوضحت النتائج أنه يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

٩. أما فيما يتعلق بإجابات أفراد عينة الدراسة عن بيان حقوق الملكية فقد أوضحت النتائج أنه لا يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

١٠. وأكدت نتائج الدراسة أيضاً أنه يختلف المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

١١. وأوضحت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة أنه يختلف المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.

١٢. وأخيراً، أظهرت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة جميعها كوحدة واحدة درجة الأهمية النسبية تنازلياً كما يلي:

- المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل
- المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية
- المحتوى المعلوماتي للايضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية
- المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية
- المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الأدب النظري للدراسة، وكذلك النتائج التي تم الحصول عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، توصي الباحثة بما يلي:

١. أن تولي الجهات المسؤولة عن إعداد البيانات المالية المنشورة وتدقيقها المزيد من العناية والاهتمام نحو عنصر الشفافية الواجب توفيره في البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية، وذلك بما يحقق شرط الإفصاح الكافي والمناسب لأغراض مستخدمي تلك البيانات بوجه عام وفئتي المستثمرين والمقرضين منهم بشكل خاص.

٢. ضرورة التزام معدي البيانات المالية المنشورة ومدققيها بقواعد ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) بعنوان (عرض البيانات المالية).

٣. التمسك بالعرف السائد بين المهنيين الذي يقضي بإعداد ونشر البيانات المالية وفق نموذج (البيانات المالية متعددة الأغراض) الذي يفي باحتياجات مستخدمي تلك البيانات بوجه عام، ولكن مع ضرورة ايلاء عناية خاصة بعرض بنود المعلومات ذات الأهمية المرتفعة فئة بعينها من تلك الفئات، وذلك من أجل تمكينها عند الضرورة بالاستفادة منها في اتخاذ القرارات الخاصة بها.

٤. أن يولي مدققو الحسابات الخارجيون اهتماما أكبر نحو الممارسات التي تقوم بها مجالس الإدارة لبعض الشركات في مجال إدارة الأرباح، وذلك سعياً وراء التلاعب في البيانات

المالية المنشورة وذلك مما يؤثر على مصداقية تلك البيانات و يؤثر سلبا على ملاءمتها لاتخاذ القرارات.

٥. أن يتولى باحثون آخرون إجراء دراسات لاحقة على نمط هذه الدراسة، ولكن بالتطبيق على البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في قطاعات أخرى كالقطاع المالي مثلاً، أو قطاع الخدمات.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

- أبو المكارم، وصفي (٢٠٠٤). **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، ط ٢. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- أحمد، عبد الناصر شحدة السيد (٢٠٠٨). **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.
- باشيخ، عبد اللطيف (٢٠٠٩) **كيفية استثمار المعلومات المحاسبية في سوق الأسهم**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية، جامعة الملك سعود، ١٤–١٥ ذو القعدة، الموافق ٥–٦ ديمسبر، ص ص ١–١٧.
- بصول، ربا ماجد (٢٠٠٢). **قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- بو شليح، محمد (٢٠٠٨). **مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادىء حاكمية الشركات.** رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.
- الجمعية السعودية للمحاسبة (٢٠٠٦). **تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم**، ورقة عمل مقدمة إلى جامعة الملك سعود، ٢٧–٢٨ مايو.

- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٩). **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان، الأردن

- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠٠١). **مفاهيم التدقيق المتقدمة**، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ٥٧.

- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٠). **التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٦). **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- حمد، محمد (٢٠٠٥). **دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

- حنان، رضوان حلوة (٢٠٠٥). **مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري – التطبيقات العملية**، ط ١. عمان: دار وائل للنشر.

- خداش، حسام الدين والعبادي، محمد عيسى (٢٠٠٥). علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد ٣٢، العدد ١، ص ص ١٤١–١٥٣.

- الخلايلة، محمود عبد الحليم (٢٠٠٤). **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، ط ٣، عمان: مطابع الدستور التجارية.

- خميس، بشير أحمد، والجراح، إدريس محمد (٢٠٠٧). الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد ٣، العدد١، ص ٧٢–٨٣.
- زيود، لطيف، والرضا، عقبة، ولايقة، رولا (٢٠٠٦). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠): حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري. **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (٢)، ص ١٩٧–٢١٧.
- زيود، لطيف، قيطيم، حسان، مكية، نغم (٢٠٠٧). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٩) العدد (١)، ص ١٧١–١٨٨.
- الشاهد، محمد سمير (٢٠٠٠). **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية**، منشورات اتحاد المصارف العربية.
- عبيدات، أحمد نواف (٢٠٠٦). **بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- علي، عبد الوهاب، و شحاته، شحاته (٢٠٠٧). **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- غريب، عادل (٢٠٠٧). **مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية: دراسة تطبيقية**، منشورات كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة الملك خالد، أبها.
- غنيم، أحمد (١٩٩٩) **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك**، بورسعيد: مطابع المستقبل.
- مارق، سعد (٢٠٠٩). **قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية**، منشورات جامعة الملك خالد، أبها.
- محمد، منير شاكر، وإسماعيل، إسماعيل، ونور، عبد الناصر (٢٠٠٥) **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، ط ٢، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد (١٩٨٨). الأهمية النسبية للبيانات المالية المتدفقة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض. **مجلة دراسات**، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص ٢٣-٦٥.
- مطر، محمد (١٩٩٣). تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوئم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية. **مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)**، المجلد ٢٠ أ، العدد ٢، ص ١١٩-١٢٠.
- مطر، محمد (٢٠٠١). طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن، **مجلة البصائر**، المجلد ٥، العدد ١، ص ٧-٦١.

- مطر، محمد (٢٠٠٣) **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد (٢٠٠٦). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد (٢٠٠٧). **مبادىء المحاسبية المالية**، الدورة المحاسبية، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد، والسويطي، موسى (٢٠٠٨). **التأصيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض، الإفصاح**. ط ٢، عمان: دار وائل للنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- American Accounting Association (1969). An Evaluation of External Reporting Practices. ***Accounting Review Supplements***, AAA, pp. 79-123.
- Barbara, C., Martinez, M. (2006). The Stock Market Reaction to the Enron-Andersen Affair in Spain, ***International Journal of Auditing***, Vol. 10, No.1, PP. 1-65.
- Black, Erven (1998). *Which is more value relevant: earnings or cash flow? A life cycle examination*. University of Arkansas, USA. Fayetteville: Department of Accounting. AR 72701 May.
- Brad, Tuttle, Maribeth, Coller, and Plumlee, David. (2002). The Effect of Misstatements on Decisions of Financial Statement Users: An Experimental Investigation of Auditor Materiality Thresholds, ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 21, no. (1), pp. 11-21.

- Day, J. S. F. (1986). The Use of Annual Reports by UK Investment Analysts. ***Accounting and Business Research***. V.16, No.64, autumn, pp 295-307.
- Hendrisken, E. (1991) ***Accounting theory***, 5th edition, NY: Irwin Professional Publishing.
- Jones, S., Widjaja, L. (1998). The Decision Relevance of Cash Flow Information: A Note. ***ABACUS***. Vol. 34, No. (2) pp 204-219.
- Kieso, Donald; Weygand, Jerry; Warfield, Terry. (2007). ***Intermediate accounting***, (12th Ed.) New Jersey: Wiley.
- Marilyn Vito, Gurprit Chhatwal, Francis Thomas. (2007). Reading Financial Statements for Better Investment Decisions, ***Journal of Taxation of Investments***, Vol. 24, no. (2), pp. 117-130.
- Murphy, George (1976). A Numerical Representation of Some Accounting Conventions. ***The Accounting Review***, vol. 2, pp. 277-291.
- Sekaran, U. (2003). ***Research methods for business****: a skill building approach*, (4th Ed.) New York: John Wiley & Sons, Inc.
- Ward, Terry, Foster, Benjamin. (1997). A Note on Selecting a Response Measure for Financial Distress. ***Journal of Business Finance & Accounting***. Vol. 24, No. (6), pp. 869-879.
- Wild, John; Subramanian, K.R.; Halsey, Robert. (2003). ***Financial statement analysis,*** (8th Ed.) New York: McGraw - Hill Companies, Inc.

الملاحـــــــــق

١. ملحق رقم (١): الاستبانة الموزعة على فئتي المستثمرين والمقرضين

٢. ملحق رقم (٢): الاستبانة الموزعة على فئة مدققي الحسابات الخارجيين

٣. ملحق رقم (٣): البيانات الإحصائية

ملحق رقم (١) استبانة المستثمرين والمقرضين

جامعة الشرق الأوسط

كلـــــية الأعــمال

قسم المحاسبة

فئة (أ) و (ب)

خاص بفئتي المستثمرين والمقرضين

حضرة الفاضل/الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة تقوم بها الباحثة للحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، والدراسة بعنوان:

"**المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين**"

وباعتبارك ممثلاً لفئة هامة من الفئات المستخدمة للمعلومات المالية ولما لك من معرفة وخبرة في مجال اتخاذ القرار الاستثماري، فإن الباحثة تطمح في الوقوف على رأيك الموضوعي في تقييم الأهمية النسبية لبنود المعلومات التي تدرج عادة في البيانات المالية المنشورة والتي يتوجب الإفصاح عنها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١)، بعنوان (عرض البيانات المالية).

بناءً لما تقدم، فإن الوزن النسبي الذي ستعطيه لكل بند من بنود المعلومات المدرجة في الاستبانة وفقاً للمقياس الخماسي (هام جداً، هام، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، عديم الأهمية) سيعتبر بمثابة مقياس لأهميته النسبية لدى اتخاذ قرارك الاستثماري.

والباحثة إذ تقدر لك سلفاً تعاونك الصادق معها، تأمل منك توخي الدقة والموضوعية في الإجابة على أسئلة الاستبانة علماً بأن ما تقدمه من معلومات لن يستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

شاكرةً حسن تعاونكم ولكم مني كل التقدير

الباحثة

أنغام يوسف صلاح

القسم الأول : البيانات الأولية (المعلومات الشخصية)

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك.

١- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐بكالوريوس ☐ماجستير ☐ دكتوراه ☐أخرى

٢- عدد سنوات الخبرة:

☐ ٥ فأقل ☐ ٦-١٠ ☐ ١١-١٥ ☐ ١٦-٢٠ ☐ ٢١ فأكثر

٣- التخصص الأكاديمي:

☐ محاسبة ☐ إقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐مالية ومصرفية ☐أخرى

٤- شهادات مهنية أخرى: (اذكرها من فضلك) ....

٥- الوظيفة: (اذكرها من فضلك) ....

القسم الثاني: الافتراضات التي تقوم عليها الدراسة

١. إن الشركة مساهمة عامة صناعية تنشر بيانات مالية بانتظام.

٢. إن قرار الاستثمار استراتيجي يتعلق بشراء أو بيع أسهم إستراتيجية و ليس لأغراض المضاربة.

٣. إن البنود الواردة في أسئلة الاستبانة هي من تلك المنصوص عليها ضمن المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١).

القسم الثالث: الاستبانة

السؤال الأول: خاص بالفرضية الفرعية الأولى ho1 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

لذا يرجى إبداء الرأي في الأهمية النسبية للإفصاح عن قيم كل من البنود التالية في بيان المركز المالي وذلك في اتخاذ قرارك الاستثماري.

	بنود بيان المركز المالي	**الأهمية النسبية**				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	الممتلكات والمصانع والمعدات					
٢	الاستثمارات العقارية					
٣	الأصول غير الملموسة					
٤	المخزون					
٥	الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى					
٦	النقد و النقد المعادل					
٧	الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى					
٨	المخصصات					
٩	حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية					
١٠	رأس المال المصدر و الاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء					

السؤال الثاني: خاص بالفرضية الفرعية الثانية ho2 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

لذا يرجى إبداء الرأي بشان الأهمية النسبية للإفصاح عن قيم كل من البنود التالية التي تعرض في بيان الدخل وذلك في اتخاذ قرارك الاستثماري.

	بنود بيان الدخل	**الأهمية النسبية**				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	الإيراد					
٢	تكلفة البضاعة المباعة					
٣	تكاليف التمويل					
٤	نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية					
٥	المصروف الضريبي					
٦	الربح أو الخسارة ما بعد الضريبة من العمليات المتوقفة					
٧	الربح أو الخسارة					
٨	الربح أو الخسارة المخصصة لحقوق الأقلية في الشركة التابعة					
٩	الربح أو الخسارة المخصصة لأصحاب حقوق الأقلية في الشركة الأم					
١٠	عائد السهم العادي EPS					

السؤال الثالث: خاص بالفرضية الفرعية الثالثة ho3 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

يرجى إبداء الرأي بشان الأهمية النسبية للبنود التالية التي تعرض في بيان حقوق الملكية وذلك في اتخاذ قرارك الاستثماري.

	بنود بيان التغيرات في حقوق الملكية	الأهمية النسبية				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	رصيد الأرباح المحتجزة					
٢	الربح أو الخسارة للفترة					
٣	كل بند من بنود الدخل أو المصروف كما هو مطلوب من المعايير الأخرى أو التفسيرات التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين و إجمالي هذه البنود					
٤	إجمالي الدخل و المصرف للفترة					
٥	الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الرئيسية					

السؤال الرابع: خاص بالفرضية الفرعية الرابعة ho4 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

يرجى إبداء الرأي بشان الأهمية النسبية للبنود التالية التي تعرض في بيان التدفقات النقدية وذلك في اتخاذ قرارك الاستثماري.

	بنود بيان التدفقات النقدية	**الأهمية النسبية**				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات					
٢	المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات					
٣	المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيراد الآخر					
٤	المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها					
٥	المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى					
٦	المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة و الأصول طويلة الأجل الأخرى					
٧	المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى					
٨	المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع المشتركة					
٩	المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى					
١٠	المدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء أو رد أسهم المشروع					
١١	المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراضات قصيرة أو طويلة الأجل					
١٢	المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة					

السؤال الخامس: خاص بالفرضية الفرعية الخامسة ho5 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

يرجى إبداء الرأي بشان الأهمية النسبية للبنود التالية التي تعرض في بنود الإيضاحات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية وذلك في اتخاذ قرارك الاستثماري.

	بنود الإيضاحات والملاحظات	الأهمية النسبية				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	الفروض الأساسية المعدة بناءً عليها البيانات المالية المنشورة للشركة					
٢	الطريقة المتبعة في تقييم المخزون من البضاعة					
٣	الطريقة المتبعة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية					
٤	الطريقة المتبعة في استهلاك الموجودات الثابتة					
٥	الطريقة المتبعة في إطفاء الموجودات غير الملموسة					
٦	الطريقة المتبعة في تقييم الاستثمارات العقارية					
٧	جدول مفصل لاستهلاكات الموجودات الثابتة					
٨	مصروفات وايرادات سنوات سابقة					
٩	حصة الشركة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والتابعة					
١٠	انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق أو قيمة الممتلكات و المصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد					
١١	جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الغير					
١٢	جدول بالقروض المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة					
١٣	جدول بالموجودات المقدمة للغير في كفالات أو ضمانات للقروض والتسهيلات المصرفية					

١٤	جدول ببضاعة الأمانة للشركة لدى الغير					
١٥	جدول ببضاعة الأمانة التي للغير لدى الشركة					
١٦	جدول بالمعاملات مع أطراف ذات صلة					
١٧	تصنف المخزونات فرعيا حسب معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون" إلى أصناف مثل البضاعة و إمدادات الإنتاج و المواد والعمل قيد الانجاز و البضائع الجاهزة					
١٨	البيانات العمليات المتوقفة					
١٩	الأصول والالتزامات المشروطة					
٢٠	الأحداث اللاحقة للميزانية					
٢١	أسماء الشركات التابعة أو الزميلة					

السؤال السادس:

بنود معلومات أخرى في البيانات المالية لم ترد في أسئلة الاستبانة ترى أنها هامة في اتخاذ قرارك

الاستثماري أذكرها من فضلك.

....

....

....

....

....

ملحق رقم (٢) استبانة مدققي الحسابات الخارجيين

جامعة الشرق الأوسط

كلــــية الأعــمال

قسم المحاسبة

فئة (ج)

خاص بفئة المدققين

حضرة الفاضل/الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة تقوم بها الباحثة للحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، والدراسة بعنوان:

"المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين"

وباعتبارك مسؤولاً عن فحص البيانات المالية المنشورة ولما تتمتعون به من معرفة وخبرة في مدى الافصاح الملطوب توفيره في تلك البيانات كي تخدم أغراض المستثمرين والمقرضين، فإن الباحثة تطمح في الوقوف على رأيك الموضوعي في تقييم الأهمية النسبية لبنود المعلومات التي تدرج عادة في البيانات المالية المنشورة والتي يتوجب الإفصاح عنها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١)، بعنوان (عرض البيانات المالية).

بناءً لما تقدم، فإن الوزن النسبي الذي ستعطيه لكل بند من بنود المعلومات المدرجة في الاستبانة وفقاً للمقياس الخماسي (هام جداً، هام، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، عديم الأهمية) سيعتبر بمثابة مقياس لأهميته النسبية لدى اتخاذ القرار الاستثماري واتخاذ القرار الإقراضي.

والباحثة إذ تقدر لك سلفاً تعاونك الصادق معها، تأمل منك توخي الدقة والموضوعية في الإجابة على أسئلة الاستبانة علماً بأن ما تقدمه من معلومات لن يستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

شاكرةً حسن تعاونكم ولكم مني كل التقدير

الباحثة

أنغام يوسف صلاح

القسم الأول : البيانات الأولية (المعلومات الشخصية)

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك.

١- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى

٢- عدد سنوات الخبرة:

☐ ٥ فأقل ☐ ٦-١٠ ☐ ١١-١٥ ☐ ١٦-٢٠ ☐ ٢١ فأكثر

٣- التخصص الأكاديمي:

☐ محاسبة ☐ إقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐ مالية ومصرفية ☐ أخرى

٤- شهادات مهنية أخرى: (اذكرها من فضلك) ....

٥- الوظيفة: (اذكرها من فضلك) ....

القسم الثاني: الافتراضات التي تقوم عليها الدراسة

٤. إن الشركة مساهمة عامة صناعية تنشر بيانات مالية بانتظام.
٥. إن قرار الاستثمار إستراتيجي يتعلق بشراء أو بيع أسهم إستراتيجية و ليس لأغراض المضاربة.
٦. إن القرض متوسط أو طويل الأجل بمبلغ مليون دينار.
٧. إن البنود الواردة في أسئلة الاستبانة هي من تلك المنصوص عليها ضمن المعلومات التي يتوجب الافصاح عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١).

القسم الثالث: الاستبانة

السؤال الأول: خاص بالفرضية الفرعية الأولى ho1 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

لذا يرجى إبداء الرأي في الأهمية النسبية للإفصاح عن قيم كل من البنود التالية في بيان المركز المالي وذلك لاتخاذ قرار الاستثمار، ولاتخاذ قرار الاقراض.

		الأهمية النسبية									
	بنود بيان المركز المالي	**للمستثمرين**					**للمدققين**				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	الممتلكات والمصانع والمعدات										
٢	الاستثمارات العقارية										
٣	الأصول غير الملموسة										
٤	المخزون										
٥	الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى										
٦	النقد و النقد المعادل										
٧	الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى										
٨	المخصصات										
٩	حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية										
١٠	رأس المال المصدر والاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء										

السؤال الثاني: خاص بالفرضية الفرعية الثانية ho2 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

لذا يرجى إبداء الرأي بشان الأهمية النسبية للإفصاح عن قيم كل من البنود التالية التي تعرض في بيان الدخل وذلك لاتخاذ قرار الاستثمار، ولاتخاذ قرار الاقراض.

		الأهمية النسبية									
	بنود بيان الدخل	**للمستثمرين**					**للمدققين**				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	الإيراد										
٢	تكلفة البضاعة المباعة										
٣	تكاليف التمويل										
٤	نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية										
٥	المصروف الضريبي										
٦	الربح أو الخسارة ما بعد الضريبة من العمليات المتوقفة										
٧	الربح أو الخسارة										
٨	الربح أو الخسارة المخصصة لحقوق الأقلية في الشركة التابعة										
٩	الربح أو الخسارة المخصصة لأصحاب حقوق الأقلية في الشركة الأم										
١٠	عائد السهم العادي EPS										

السؤال الثالث: خاص بالفرضية الفرعية الثالثة ho3 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي لبيان حقوق الملكية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

يرجى إبداء الرأي بشان الأهمية النسبية للبنود التالية التي تعرض في بيان حقوق الملكية وذلك لاتخاذ قرار الاستثمار، ولاتخاذ قرار الاقراض.

		الأهمية النسبية									
	بنود بيان التغيرات في حقوق الملكية	**للمستثمرين**					**للمدققين**				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	رصيد الأرباح المحتجزة										
٢	الربح أو الخسارة للفترة										
٣	كل بند من بنود الدخل أو المصروف كما هو مطلوب من المعايير الأخرى أو التفسيرات التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين و إجمالي هذه البنود										
٤	إجمالي الدخل والمصرف للفترة										
٥	الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية										

السؤال الرابع: خاص بالفرضية الفرعية الرابعة ho4 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي لبيان التدفقات النقدية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

يرجى إبداء الرأي بشان الأهمية النسبية للبنود التالية التي تعرض في بيان التدفقات النقدية وذلك لاتخاذ قرار الاستثمار، ولاتخاذ قرار الاقراض.

		الأهمية النسبية									
	بنود بيان الدخل	**للمستثمرين**					**للمدققين**				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات										
٢	المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات										
٣	المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيراد الآخر										
٤	المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها										
٥	المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى										
٦	المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة و الأصول طويلة الأجل الأخرى										

٧	المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى										
٨	المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع المشتركة										
٩	المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى										
١٠	المدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء أو رد أسهم المشروع										
١١	المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراضات قصيرة أو طويلة الأجل										
١٢	المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة										

السؤال الخامس: خاص بالفرضية الفرعية الخامسة ho5 ونصها:

"لا يتماثل المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين".

يرجى إبداء الرأي بشان الأهمية النسبية للبنود التالية التي تعرض في بنود الإيضاحات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية وذلك لاتخاذ قرار الاستثمار، ولاتخاذ قرار الاقراض.

		الأهمية النسبية									
	بنود بيان الدخل	للمستثمرين					للمدققين				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	الفروض الأساسية المعدة بناءً عليها البيانات المالية المنشورة للشركة										
٢	الطريقة المتبعة في تقييم المخزون من البضاعة										
٣	الطريقة المتبعة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية										
٤	الطريقة المتبعة في استهلاك الموجودات الثابتة										
٥	الطريقة المتبعة في إطفاء الموجودات غير الملموسة										
٦	الطريقة المتبعة في تقييم الاستثمارات العقارية										
٧	جدول مفصل لاستهلاكات الموجودات الثابتة										
٨	مصروفات وإيرادات سنوات سابقة										
٩	حصة الشركة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والتابعة										

١٠	انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق أو قيمة الممتلكات و المصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد										
١١	جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الغير										
١٢	جدول بالقروض المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة										
١٣	جدول بالموجودات المقدمة للغير في كفالات أو ضمانات للقروض والتسهيلات المصرفية										
١٤	جدول ببضاعة الأمانة للشركة لدى الغير										
١٥	جدول ببضاعة الأمانة التي للغير لدى الشركة										
١٦	جدول بالمعاملات مع أطراف ذات صلة										
١٧	تصنف المخزونات فرعيا حسب معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون" إلى أصناف مثل البضاعة و إمدادات الإنتاج و المواد و العمل قيد الانجاز و البضائع الجاهزة										
١٨	البيانات العمليات المتوقفة										
١٩	الأصول و الالتزامات المشروطة										
٢٠	الأحداث اللاحقة للميزانية										
٢١	أسماء الشركات التابعة أو الزميلة										

السؤال السادس:

بنود معلومات أخرى في البيانات المالية لم ترد في أسئلة الاستبانة ترى أنها هامة في اتخاذ قرار الاستثمار واتخاذ قرار الاقراض. أذكرها من فضلك.

....

....

....

....

....

ملحق رقم (٣) البيانات الإحصائية